



الجلسة العامة ٦

السبت، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

أود، ياسيدي، بادئ ذي بدء أن أهنتكم وأهني هيئة مكتبكم على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين العادية للجمعية العامة.

كما أود أن أعرب لسلفكم، السيد هان سيونج - سو عظيم تقديري لما قام به من عمل عظيم خلال فترته الرئاسية.

كما أود أن أرحب بقبول الاتحاد الكونفدرالي السويسري وبتيمور الشرقية عضوين في الأمم المتحدة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تفانيه في خدمة القيم العالمية وانغماسه النشط في البحث عن حلول للصراعات التي تقض مضجع البشرية.

وفي الوقت الذي يتذكر العالم كله تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المشؤوم، يود الشعب الكونغولي وحكومته وشخصي انتهاز هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا وتعاطفنا مع الشعب الأمريكي ومع الأسر المكلومة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

خطاب اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطُحَب اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة اللواء جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وبأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني أن أمثل مرة أخرى للكلام أمام الجمعية العامة، التي أزجي إليها أطيب التمنيات باسم الشعب الكونغولي وباسم حكومته وبالأصالة عن نفسي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الالتزام الذي قطعه رئيس رواندا على نفسه أمس بالبدء في سحب القوات اعتباراً من الأسبوع المقبل مرحلة حاسمة في تنفيذ هذا الاتفاق.

وقد قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من جانبها، تمسحاً مع التزاماتها المقطوعة، بجمع ما يزيد على ٢٠٠٠ من المقاتلين الروانديين السابقين في كامينا، وهم في انتظار إعادتهم إلى وطنهم رواندا. علاوة على ذلك فإنها أخطرت الطرف الثالث في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بمعلومات إضافية بشأن المقاتلين الروانديين السابقين.

أما فيما يتعلق باتفاق لواندا، فمن الجدير بالملاحظة أن انسحاب القوات الأوغندية قد بدأ وأنه قد تم وضع برنامج مشترك لإحلال السلام في منطقة إيتوري.

وسيكون لنجاح تنفيذ اتفاقي بريتوريا ولواندا، وخاصة فيما يتعلق بانسحاب القوات الرواندية والأوغندية تأثير واضح على إبرام اتفاق وافي وشامل في سياق العملية السياسية المحلية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة توحيد إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بهدف إجراء انتخابات حرة وديمقراطية ومنتظمة بالشفافية على جميع الأصعدة على وجه السرعة.

وقد أشارت حكومتي في أعقاب مشاورات مع مختلف الجماعات السياسية والاجتماعية، ومع الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى إمكانية إجراء الترتيبات للتوقيع على اتفاق شامل في موعد قريب.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة المثيرة للقلق السائدة في الجزء الشرقي من بلدي على وجه الخصوص. وأعني بذلك الأحداث الدموية الحزنة التي وقعت في كيسانغاني وبونيا، واستئناف القتال في منطقة كيفو، وأعمال الاغتصاب، وهب ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسائر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. كما أُنشِر إلى التدمير

في كل أرجاء العالم والتي كانت ضحية لذلك العمل الفظيع من أعمال الإرهاب.

وهذا في الواقع مكان مناسب لحث الدول المحبة للسلام وللعدالة في العالم على أن تلتزم بالعمل معاً من أجل مكافحة هذا الشر بكل صوره.

وكما أعلنت في بياني أمام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، قامت حكومتي من جانبها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بإنشاء لجنة قومية لتنسيق مكافحة الإرهاب الدولي، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وسيركز الجزء الأول من بياني على حالة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ أتحدث عن الوضع الخارجي، ينبغي ملاحظة أن حكومتي، نظراً لعرقلة تنفيذ اتفاق لوساكا بشأن انسحاب القوات الأجنبية، واعتماداً من جانب الحكومة على نصوص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تشجيع المباحثات الثنائية، وقّعت اتفاق بريتوريا مع رواندا بمساعدة جنوب أفريقيا، والأمم المتحدة، من ناحية، ووقّعت اتفاق لواندا مع أوغندا، بمساعدة أنغولا، من ناحية أخرى.

ويتناول اتفاق بريتوريا الموقع في ٣٠ تموز/يولية ٢٠٠٢ أساساً مسألة انسحاب القوات الرواندية من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح القوات الرواندية المسلحة السابقة والإنتراهاموي. أما اتفاق لواندا، الموقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فيتناول مسألة انسحاب القوات الأوغندية الكامل من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يتناول التعاون وتطبيع العلاقات بين دولتيها.

وقد انقضت ٤٥ يوماً تقريباً على توقيع اتفاق بريتوريا، أي نصف المدة التي حددها الجدول الزمني لتنفيذه، دون إحراز أي تقدم ملموس على أرض الواقع. وقد يمثل

الديمقراطية، ومن سماتها المذابح والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما أشرت إلى الحالة الاجتماعية الاقتصادية الصعبة بصفة خاصة التي يعاني منها سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع ملاحظة أنها تتفاقم بفعل الحرب وآثارها الوخيمة. وفي حالة استمرار الحرب، فقد تصبح الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي تماما كأن لم تكن.

ولوضع حد لهذه المأساة التي طال أمدها، فإنني أناشد المجتمع الدولي بأسره من خلال هذه الجمعية العامة أن يستجمع قواه ويزيد من عمق اشتراكه في البحث عن حلول من أجل إعادة توحيد إقليمنا الوطني وإعادة السلام والاستقرار إلى ربوع بلدي وإلى منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

وأود أن أتطرق إلى عدة نقاط محددة. أولا، أرى أن يُعقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. فقد ظل بلدي يرغب دائما، تمشيا مع تقاليده الأفريقية، في العيش بسلام وانسجام مع جميع دول أفريقيا والعالم، بدءا بجيرانه.

ثانيا، ينبغي أن يتدخل المجتمع الدولي بمزيد من النشاط في تسوية الصراع الذي يمزق أوصال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من الواضح أنه يبدو أن المجتمع الدولي اليوم يتناسى الدور الذي أدته أفريقيا في تنمية الدول الغنية اليوم، ويظهر درجة من اللامبالاة تجاه المسائل الأفريقية.

ثالثا، العدد الكبير من قرارات مجلس الأمن التي لم يتم تنفيذها حتى الآن.

رابعا، أفكر في الاسهامات التقنية وتعبئة المجتمع الدولي لإعادة تأهيل نظامنا الإيكولوجي بحيث يمكن الحفاظ على تراث الجنس البشري.

البشع للحيوان والنبات والنظام الإيكولوجي بصفة عامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأناشد المجتمع الدولي بصفة عاجلة أن يضع حدا لهذه الحالة المأساوية، التي تُكب بها سكان الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يكفل معاقبة مرتكبي هذه الأفعال الشريرة والهمجية وتقديمهم للعدالة.

ونحن بالمثل نتطلع بلهفة إلى الاطلاع على استنتاجات فريق الخبراء، التي نرجو أن تكون مشفوعة بمقترحات لفرض جزاءات على القائمين بنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذه هي الحالة القائمة التي تسود في بلدي منذ أكثر من أربع سنوات، وقد تدهورت الحالة الاجتماعية الاقتصادية للشعب من جراء الحرب، التي تحرم حكومتي من أكثر من نصف مواردها. وقد طُبق عدد من التدابير منذ ما يزيد عن عام بغية معالجة هذه الكارثة الاقتصادية والتخفيف من معاناة شعبنا قدر الإمكان. ومن بين الآثار الملموسة التي تمخضت عنها هذه التدابير الإيجابية تحقيق الاستقرار لعملتنا ولأسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية، فضلا عن استئناف التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

ومن نفس المنطلق يجري الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق للتعمير الوطني، يرمي إلى إصلاح الهياكل الاجتماعية الأساسية تعزيزا لانتعاش الاقتصاد وعملية التنمية.

لقد أعربت عن إدانتي للإرهاب ولأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، التي ألبست الشعب الأمريكي والبشرية جمعاء ثوب الحداد. وقدمت استعراضا لآخر تطورات عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما فيما يتعلق باتفاقي بريتوريا ولواندا. وأعربت عن قلقي العميق إزاء الحالة الإنسانية المشيرة للانزعاج السائدة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو

بوصفكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بأفضل أسلوب.

ويتعهد وفدي بتوفير كل دعمه وتعاونيه لكم في قيامكم بمسؤولياتكم المهمة. ويمكنكم التعويل على دعم زامبيا وتعاونها.

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم معالي السيد هان سوينج - سو ممثل جمهورية كوريا، للأسلوب الممتاز الذي انتهجه أثناء رئاسته للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ووفدي يهنئ أيضا معالي الأمين العام السيد كوفي عنان، على الطريقة الملائمة التي استخدمها في توجيه عمل الأمم المتحدة.

ونحن مسرورون بالترحيب بسويسرا وتيمور الشرقية عضوين جديدين في أسرة الأمم المتحدة. ويتطلع وفدي للعمل على نحو وثيق مع العضوين الجديدين.

ومنذ ثلاثة أيام، أحيا العالم الذكرى الأولى للأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد شهد العام الماضي تصميمًا عالميًا على محاربة الإرهاب الدولي. وتود حكومتي أن تشاطر البلد المضيف ذكرى الأحداث المأساوية ليوم أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويحيي وفدي جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان وجود سلام في العالم. ويسعدني ملاحظة علامات التطورات الإيجابية في معظم المناطق التي بها مشاكل حيث كانت توجد صراعات.

ويجب على الاتحاد الأفريقي والمجتمع العالمي العمل معا كشريكين على منع الصراعات وعلى بناء السلام. وفي الأربعين سنة الماضية، فقدت أفريقيا الكثير من الدماء نتيجة للصراعات. وزامبيا مستعدة وراغبة في أداء دورها لكي

لقد وقّع الآباء المؤسسون لمنظمتنا العالمية، الذين كانوا مقتنعين بأنه لا يمكن للأمم أن تتحد إلا من خلال التسوية السلمية للصراعات، على الميثاق بغية ضمان ألا يصير أي صراع مسلح في منطقة ما مسألة لا تهم باقي البشرية. ولهذا السبب، تعبر جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تؤمن بشدة بالقيم التي تزود عنها الأمم المتحدة، عن أملها في أن تؤدي هيئات الأمم المتحدة دورها بصورة تامة لضمان أن نستطيع إسكات الأسلحة في كل مكان تستخدم فيه وذلك بغية أن يصير السلام الحقيقي في قبضة أيادينا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخطاب الذي أدلى به.

اصطُحِب اللّواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليفي باتريك مواناواسا رئيس جمهورية زامبيا
الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من السيد ليفي باتريك مواناواسا رئيس جمهورية زامبيا.

اصطُحِب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليفي باتريك مواناواسا رئيس جمهورية زامبيا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مواناواسا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك يا سيدي على توليكم رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ووفدي على ثقة بأنكم نظرا لمهاراتكم السياسية الفائقة، ستضطلعون بمهمتكم

الأحزاب الذين ما زالوا في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية قد انخفض انخفاضاً كبيراً.

وللصراعات أثر سلبي على الحياة الاقتصادية في المنطقة. وبالنسبة إلى زامبيا، كونها مضيضة للاحثين من أنغولا، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أنحاء أخرى من القارة، فإن مؤشرات السلام الأخيرة تتصف بأهمية كبيرة. وتأمل حكومتني في أن تؤدي هذه المؤشرات الإيجابية إلى إعادة اللاجئين طوعاً إلى بلادهم. وحالياً، نجد ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات المخصصة لهم، وحوالي ١٢٠ ٠٠٠ آخرين تم توطينهم بشكل متزامن في المناطق الحدودية وسط الشعب المحلي في زامبيا. وستواصل حكومتني الطلب إلى المجتمع الدولي تأمين الدعم المادي والمالي للمساعدة في الجهود الرامية إلى إدارة شؤون اللاجئين.

ومنذ الدورة السابعة والثلاثين لجمعية منظمة الوحدة الأفريقية السابقة والتي انعقدت في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، واصلت أفريقيا العمل على تحسين شراكاتها مع بقية أنحاء العالم تعزيزاً للتنمية. وتكمن أداة جهدنا هذا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وأود أن أنقل تقدير حكومتني لقادة مجموعة الـ ٨ على تأييدهم برنامج نيباد خلال اجتماعهم السنوي الذي انعقد في كاناناسكيس، كندا، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وألاحظ مع التقدير أن بلدان مجموعة الـ ٨ نظرت بإيجابية في الطلب الذي قدمه ممثلو أربع دول أفريقية وهي الجزائر ونيجيريا والسنغال وأفريقيا الجنوبية ومفاده تخصيص أفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة من الزيادات في المساعدة الأجنبية التي تنوي الدول الثماني تقديمها في السنوات المقبلة. وأود أن أقدم بشكري للاتحاد الأوروبي الذي أيّد برنامج نيباد وبقي ملتزماً بالتعهد الذي قطعه بدعم المبادرة.

تنشئ في أفريقيا ثقافة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن تدعم السلم والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالإشارات الإيجابية في اتجاه السلم في أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي مناطق صراع أخرى في أفريقيا.

والبحث عن السلم عملية متواصلة. ولذلك فإنني أناشد المجتمع الدولي مواصلة توفير المساعدة لإحلال السلم في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، ترحب حكومتني بتنفيذ بروتوكول لوساكا للسلام في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنذ موت جوناس سافيمبي، القائد السابق لمتبردي اليونيتا في شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصبحت هناك احتمالات مشجعة للسلام في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

ومهد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة الأنغولية والجبهة العسكرية لليونيتا الطريق بصورة أكبر إلى تنفيذ بروتوكول لوساكا للسلام الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

إن التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا للسلام حيوي لإعادة إدماج أنغولا في اقتصاد منطقة الجنوب الأفريقي وفي تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين. ويحتاج شعب أنغولا إلى الدعم المعنوي والمادي من المجتمع الدولي لاستكمال تلك العملية.

وأود أن أعرب عن تقدير بلدي لمجلس الأمن بالأمم المتحدة على التدابير الجاري اتخاذها لتقوية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يثلج صدري أن جهود صاحب الفخامة السير كيتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق لتعزيز الحوار السياسي الداخلي قد أتت ثمارها. وأود أيضاً أن أشير مع التقدير إلى أن عدد الجنود

والمنظمات الدولية بتقديم الدعم. وإن وفد بلادي يثني على الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعاونين لتقديمهم المساعدة إلى زامبيا تخفيفاً من حدة العجز في التغذية.

ولكن، جرى استرعاء انتباه الحكومة إلى أن بعض المساعدات من المنتجات الغذائية، المقدمة إلى زامبيا، اشتملت على كائنات محورة وراثياً. وقد تسبب تقديم الأغذية المحورة وراثياً بوضع صعب للحكومة. وبينما، نحن عازمون من جهة على تأمين الأغذية والحبوب لسكان الريف المتضررين أكثر من غيرهم من النقص في الأغذية، فقد أعربنا عن قلقنا حيال الأثر الفعلي للكائنات المحورة وراثياً على شعبنا وتربنا. وبسبب تدي معرفتنا العلمية والتكنولوجية، اختارت الحكومة الحصول على منتجات غذائية لا تتضمن كائنات محورة وراثياً. ولا تنوي حكومتنا التضييق بحياة شعب زامبيا باتخاذها هذا الموقف. بيد أنه، وبالنظر إلى النقص في المعلومات الدولية والتضارب في الآراء بشأن مفاعيل الكائنات المحورة وراثياً على الجنس البشري، أناشد الأعضاء أن يتفهموا موقف زامبيا حيال الكائنات المحورة وراثياً. وبهذا الصدد، وافقت حكومتنا على عرض قدمته حكومة الولايات المتحدة لعلماء من زامبيا لزيارة أمريكا ودرس عامل الكائنات المحورة وراثياً من المصدر الأصلي، علّ اكتشافهم تساعدنا في رسم الطريق واتخاذ القرارات والخيارات بشكل مستنير وواع.

وفي الختام، أتمنى للجمعية العامة، في دورتها السابعة والخمسين، النجاح في مداولاتها في المسائل المعروضة عليها. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تسعى لضمان التنفيذ السريع للقرارات التي تصدر عن هذه الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على بيانه.

وقد شهد العام الماضي تطورات عملية وإيجابية في استجابة الشركاء المتعاونين معنا للمبادرات الآيلة إلى تحرير التجارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالمبادرة التي أطلقتها حكومة الولايات المتحدة لتحسين نطاق قانون النمو والفرص الأفريقية لزيادة عدد المنتجات التي يمكن تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي قطاع الصحة، تشهد أفريقيا الأثر المفجع الذي يخلقه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتفشي عدد من الأوبئة الأخرى كالمalaria والسل والإسهال. ولسوء الحظ، تدرج بلادي ضمن أكثر البلدان تضرراً في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن حكومتنا قد نفذت إصلاحات في مجال الصحة، فهي تركز على تحسين هذا الوضع، إلا أننا بحاجة إلى المزيد من الموارد لمعالجة هذه المشكلة.

ولقد اتخذت حكومتنا قراراً بتزويد الناس المصابين بمرض الإيدز بما يمكن تأمينه من أدوية مضادة لهذا الفيروس. ويود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه للشركاء المتعاونين معنا الذين لم يتوانوا عن تأمين الموارد دعماً لجهودنا. وإن الوفيات المبكرة الناتجة عن الفيروس/الإيدز، والأمراض المتصلة بهذا الوباء، تفرغ البلاد من المهنيين الماهرين وتخلّف أعداداً كبيرة من الأطفال الأيتام.

وكما يدرك الأعضاء، فإن مجموعة من العوامل الطبيعية وغيرها قد تسببت بنقص في الإمدادات الغذائية وفي نشوء أزمات في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية. ورداً على هذه الكارثة الوشيكة الحدوث، أطلق برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة نداءً في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، طلباً لتوفير المساعدة الغذائية للمناطق المصابة. ورداً على النقص في المواد الغذائية، تعهد عدد من البلدان

وأضـم صوتي إلى أصوات المجتمعين في هذه الجمعية، مرحباً بحرارة بانضمام الاتحاد السويسري إلى جمعيتنا ومهنئاً تيمور الشرقية على القبول الوشيك لعضويتها. وتتطلع تونس جـدا إلى العمل معهما كدولتين كاملتي العضوية في المنظمة.

وبينما يبقى ١١ أيلول/سبتمبر على الدوام حاضرا في أذهاننا جميعا، فمن المناسب أن نتوقف لتذكـر أولئك الذين سقطوا أثناء تأدية الواجب وأولئك الآخرين الأعزاء الذين هلكوا في ذلك اليوم الفظيع. فتلك الأحداث المروعة ينبغي أن تلهمنا لإعادة تكريس أنفسنا وتعبئة جهودنا الجماعية لمكافحة ويلات الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره.

إن حكومتي تستمر في اتخاذ تدابير امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولهذه التدابير أبعاد إقليمية ووطنية على حد سواء، وثمة عدد من الحلقات الدراسية قد عقدت في منطقة المحيط الهادئ، خلال العام لضمان أن تضع بلدان جزر المحيط الهادئ تدابير ناجعة لمكافحة الإرهاب ولمساعدتها على فعل ذلك. كما أن عددا من الوكالات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وكالات الطيران المدني والمجرة والشرطة والمالية والجمارك، قد اعتمدت بالفعل تدابير، بما في ذلك تدابير مالية وأخرى تتعلق بالردود الأمنية السريعة للتشديد على الجانب الأمني للقرار. وبديهي أن المساعدة المستدامة من قبل البلدان المتقدمة النمو في منطقتنا كانت مفيدة جدا في مساعينا. ويحدونا وطيد الأمل في أن يقدم بلدي التقرير المطلوب إلى لجنة مكافحة الإرهاب بحلول نهاية السنة. وفي هذا الصدد، فإنني ممتن للجنة وللمجلس الأمن على صبرهما.

منذ أن خاطبت الجمعية آخر مرة، في مؤتمر قمة الألفية، حدثت بعض المعالم التي يمكن أن نضيفها إلى المسار

اصطحب السيد ليفي باتريك مواناوازا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المنافسة العامة.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مملكة تونغا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مملكة تونغا.

اصطحب صاحب السمو الملكي الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مملكة تونغا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بصاحب السمو الملكي الأمير أولو كالالا لافاكا آتا، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في مملكة تونغا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الأمير أولو كالالا لافاكا آتا (تونغا) (تكلم

بالانكليزية): في الوقت الذي أقدم بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم هذا المنصب الرفيع، لا بد وأن أثنى على سلفكم، السيد هانغ سونغ سو، لما قام به من عمل نموذجي كرئيس، خلال فترة اتسمت منذ البداية بنيل المنظمة جائزة نوبل للسلام وانتهت بالأمل الذي اختتم مؤخرا بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. ومع القيادة المستمرة للأمين العام كوفي عنان ودعم الدول الأعضاء في المنظمة، أتطلع إلى ذلك التقليد المتمثل في إنجاز الأعمال الممتازة تحت رئاستكم، سيدي.

الأمم المتحدة بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الترحال في غرب المحيط الهادئ ووسطه. والاتفاقية هي شاهد على التزامنا بحفظ مورد هام وحساس وإدارته المستدامة. وهكذا، نستمر في حث الدول التي تصطاد السمك في عرض البحار والتي لديها مصلحة حقيقية في مصائد الأسماك في منطقتنا أن تبذل ما في وسعها لتصبح طرفا في الاتفاقية. وتونغا مستمرة في تامين الأعمال والقرارات التي قامت بها واتخذتها هذه السنة خلال اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثالث. ونتطلع إلى معلم هام في وقت لاحق هذه السنة ألا وهو: الذكرى السنوية العشرون لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويجدوني ويطيد الأمل أن تنظر الدول الأطراف في الذكرى السنوية القادمة كفرصة مؤاتية للانضمام إلى الاتفاقية.

وأيدت منطقتنا أيضا سياسة عامة إقليمية محيطية هي الأولى من نوعها تطور بعض المبادئ التوجيهية التي يمكن استخدامها كرافد لبلدان مثل تونغا من أجل النظر في استخدام سياسات وطنية محيطية نامية تدعم عملية التنسيق والتكامل في نشاطاتنا المتصلة بالمحيطات. وثمة واحدة من هذه النشاطات التي لا تزال تسبب قلقا عميقا لنا هي نقل المواد الإشعاعية بالبواخر عبر المياه في منطقتنا. وفي هذا الصدد، بينما نعي حاجات ومتطلبات تلك الدول التي تنخرط في هذا النشاط، فمن المهم تماما عدم تجاهل الإطار الضروري لتقديم الإخطار المسبق، وطلب القبول وتوفير السلامة والتعويض للبلدان مثل تونغا.

وتستمر تونغا في تأييد وضع مؤشر مناسب للضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتثني على استمرار عمل لجنة العلوم الجيولوجية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ

النامية. وهذه المعالم يمكن تحديدها بسهولة على أنها الدوحة ومونتيري والآن، جوهانسبرغ. فهذه الأسماء تمثل الرؤية والوعد الذي لم يتحقق بعد لطموحاتنا الإنمائية الجماعية في عصر العولمة. وفي ذلك السياق، أشيد بالرئيس فوكس وشعب المكسيك على جهودهما الأصيلية التي بذلها في وقت سابق من هذه السنة. ولقد سعدنا أن يسود توافق الآراء بشأن قضايا مواضيعية هامة تم البلدان النامية بصورة خاصة، ونتطلع إلى الفرص التي ستقدمها لنا مونتيري. وأثني كذلك على الرئيس أمبكي وشعب جنوب أفريقيا على الإنجازات الرائعة في بداية هذا الشهر. وإنني مسرور جدا على وجه الخصوص كون مؤتمر قمة جوهانسبرغ أعطى أهمية لخطوة تنفيذ التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك السياق، نتطلع تونغا إلى استعراض الـ ١٠ سنوات لبرنامج عمل بربادوس في عام ٢٠٠٤ كمعلم إضافي للمسار التنموي الذي سيعطي دفعا لما تم تحقيقه في جوهانسبرغ. ولدى الإعداد لذلك الاستعراض، فإن تونغا ستواصل بذل جهودها الوطنية لتوضيح وتحديد المجالات لاحتياجات محددة ذات أولوية لبناء القدرات، وكذلك انتهاز فرص الدعم المالي والتكنولوجي المتزايد.

وكدولة نامية في المحيط، فإننا نتشجع بالالتزامات الخاصة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ حيال الأرصدة السمكية وممارسات الصيد. ويتطلب تنفيذ تلك الالتزامات المحددة بمواعيد مسؤولية وحسن نية من كافة الأطراف بحيث تضمن دول مثل بلدي الحصول على حصة عادلة من مواردها الواسع والسخي جدا. ويسعدنا أن يكون اتفاق الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية قد دخل حيز التنفيذ ونرحب بالاجتماع غير الرسمي للدول الأطراف الذي عقد مؤخرا في نيويورك. وفي هذا الصدد، فإننا نحث الدول الأعضاء على أن تصبح طرفا في ذلك الاتفاق الهام. وفي هذا السياق، نستمر بالترحيب بالإعدادات الجارية لتفعيل اتفاق

ومما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبقى الطريق الصحيح التي نسير عليها، فإننا نستمر ببذل جهودنا الذاتية لتحسير الفارق الرقمي وانهاز أكبر فرصة في الثورة الرقمية. وكل ذلك يتطلب كسبيل واحد بذل جهود مشتركة مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما جهود فرقة العمل من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وهذه الجهود يجب أن تتسم بالشراكة والانخراط في عملية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يمكن لكافة الدول النامية في كل منطقة الاستفادة منها. ولذا، فإن دور الأمم المتحدة لسد الفجوة والتنسيق وإدماج الأنشطة يعتبر أساسيا. وفي هذا الصدد، نحث على مواصلة تقديم الدعم لشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وللجهود التي تبذل لتعزيز قدرتها على تقوية ومساعدة تلك الدول.

وإننا نرحب بالنتائج المثمرة التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل التي انعقدت في أوائل العام الحالي. وبينما ندرك الوعد الذي تقدمه هذه الدورة لرفاه كل الأطفال وحسن رعايتهم، مثل نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي عقدت مؤخرا، ينبغي للالتزامات أن تتجاوز مرحلة الكلام إلى العمل الملموس.

وتونغا تؤيد عمل مجلس الأمن تأييدا تاما، وشأن المتكلمين الذين سبقوني، فإننا نطالب بالتنفيذ الكامل لجميع قراراته لضمان السلام الدائم في مناطق الصراع وإزالة الشكوك التي قد يؤدي وجودها إلى نشوب الصراع.

وفيما يتعلق بوحدة من هذه المناطق، نضم صوتنا إلى أصوات المطالبين بإنهاء العنف، والعودة إلى مائدة المفاوضات وبناء الثقة بغية تحقيق التعايش بين دولتين، جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

في ذلك المجال. ونعتقد أن مؤشرا كهذا قادر بفضل مشاركة الدول على تقديم مؤشرات دقيقة لجوانب الضعف التي تتعرض لها الجزر الصغيرة، خاصة الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وارتفاع منسوب سطح البحار. وهكذا، فإن تونغا ترحب بالتزام بعض بلدان المرفق الأول، بموجب بروتوكول كيوتو، الذي تعهدت به أثناء مؤتمر قمة جوهانسبرغ، بالتصديق على البروتوكول وانهاز المزيد من الفرص من أجل إحراز التقدم الذي يمثله هذا الإجراء الإيجابي.

وفي ٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ضرب إعصار مداري يدعى واكا الجزء الشمالي من تونغا زادت سرعته عن ١٠٠ ميل في الساعة وأدى إلى خسارة مروعة وكبيرة في تلك الجزر. وللتأكيد على ذلك، فإن الخسارة قدرت بما يزيد عن ١٤٠ مليون دولار تونغي، ولحسن الطالع لم يمت أحد. وتعددت المهمة الصعبة والحتمية المتمثلة في الغوث والإنعاش والتعمير بالبعد الجغرافي لمجموعة الجزر الشمالية عن العاصمة واستمرت الأضرار قائمة. ولحسن الطالع، فإن المانحين التقليديين من الحكومات وجيراننا في المنطقة، والحكومات الإقليمية، والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل منتدى جزر المحيط الهادئ وبعض وكالات الأمم المتحدة المحددة، كانت سريعة وسخية ووفرت لحكومتنا المساعدة التي كانت في أمس الحاجة إليها. وإنني ممتن لتلك الحكومات، والمنظمات والوكالات، وكذلك للمنظمات غير الحكومية والكنائس، على مساعداتها القيمة في وقت الأزمة التي مررنا بها. وبعد الإعصار بأسبوعين، تسببت الطبيعة التي أوجدت رياحا مدمرة كهذه، في طقس أفضل بكثير، ساعد إلى حد كبير على إتمام مراحل التماثل من الإعصار. وإننا نتوقع عودة الازدهار إلى قطاعات الزراعة والسياحة ومصادر الأسماك الهامة في نهاية السنة.

إن الأعمال الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة، والتي أحينا ذكرها من فورنا بحزن عميق، قد دعت الإنسانية جمعاء إلى أن تولي اهتماما كبيرا للقضايا الأساسية للتنمية المستدامة. فالأعمال الوحشية التي ارتكبتها الإرهابيون الدوليون دلت بشكل مقنع للغاية على هشاشة العالم الذي نعيش فيه وأهمية أن تتضافر جهود الدول كافة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان الحقوق المدنية والأمن والاستقرار.

إن العالم المعاصر، بكل التنوع في نظمته السياسية الاقتصادية، يتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى جهودا متفقا عليها ومنسقة من جانب مجتمع الأمم لحماية القيم الإنسانية المشتركة، وفي المقام الأول حقوق المواطنين كافة في حياة كريمة.

فهل تمكنت الإنسانية من أن تخلص نفسها من آفاتهما المتأصلة - الفقر والتلوث البيئي والمرض والجريمة؟ إن الجواب على ذلك أكثر من واضح: لم يحقق مجتمع الأمم تقدما في حل تلك القضايا. وبذلك، تهيأت التربة الصالحة لانتشار ظواهر خطيرة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات، والتطرف الديني والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبعد تخطينا عتبة الألفية الجديدة، اضطرت الإنسانية إلى بذل الجهود لحل قضايا دامت قرونا ولمواجهة التهديدات الجديدة.

إن أحداث العام الماضي قد غيرت العالم ودعت الجميع إلى النظر مليا في الأسس التي تدعمه. فمجتمع الأمم يواجه مهمة ملحة، وهي إقامة صرح جديد للأمن العالمي على أساس عالم متعدد فيه الأقطاب، وإقامة آليات فعالة للتغلب على العراقيل التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والسياسية الحديثة.

وتؤيد تونغنا كذلك الجهود الرامية إلى إعادة تنظيم أعمال الجمعية العامة حتى يمكن أن تضطلع بالدور المحوري المركز الذي نتوخاه. وبالمثل، فإننا نؤيد الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، من خلال زيادة عدد مقاعد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بما يتناسب مع حقائق اليوم ويستجيب لها.

أخيرا، فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية ذات الصلة، تؤيد تونغنا الآراء المعرب عنها في كل من إعلان نادي، الوارد في الوثيقة A/56/1015، وإعلان سوف، الذي سيرد في الوثيقة A/57/331. وإعلان "نادي" يتعلق بنتائج مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ المعقود في نادي، فيجي، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، بينما يتعلق إعلان سوف بنتائج الاجتماع السنوي لزعماء محفل جزر المحيط الهادئ، المعقود في سوف، فيجي، في آب/أغسطس ٢٠٠٢.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغنا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب السمو الأمير أولو كالالا لافاكا أتا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مملكة تونغنا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد قاسمزومارت ك. توكايف، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كازاخستان.

السيد توكايف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على انتخابكم للمنصب الرفيع لرئاسة الدورة الحالية، معربا عن الثقة بأن الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ستكون ناجحة ومثمرة بفضل رئاستكم القديرة.

في أقرب وقت ممكن على معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. فمن شأن هذه المنطقة أن تمثل إسهاما كبيرا من جانب دول المنطقة في جهود المجتمع الدولي لترع السلاح وتحديد الأسلحة.

كما أن الجهود الإضافية الموجهة نحو تحقيق النتائج بغية منع التكرار المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، لا تقل أهمية. فلا يمكن أن نتجاهل حقيقة مقلقة، وهي أن نسبة ٥٥ في المائة من المخزون المعروف للأسلحة الصغيرة، أي حوالي ٣٠٥ ملايين قطعة، هي الآن في أيدي خاصة بالفعل. وفي ضوء الحاجة إلى اتخاذ إجراءات محددة في هذا المجال، فإننا نعرب عن استعداد كازاخستان لأن تستضيف في عام ٢٠٠٣ مؤتمرًا دوليًا بشأن هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة.

إن بلادي، التي توجد على أرضها منصة بايكونور الفضائية، تدرك تماما الآثار الضارة لعسكرة الفضاء الخارجي. ولذا، فإننا نرى من الضروري البدء، دونما إبطاء، بإجراء محادثات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ومنذ البداية أيدت كازاخستان بحزم وبدون شروط أعمال الائتلاف الدولي المناهضة للإرهاب. ولا شك أن تدابيرها الفعالة قد أسهمت في تسوية الوضع في أفغانستان.

ويؤيد بلدي، إلى جانب جميع الدول والأطراف المعنية، الدور الرئيسي للأمم المتحدة في بناء السلم بعد الصراع في أفغانستان. ونحن نعتزم المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج دولي لمساعدة أفغانستان. وتعاون كازاخستان بنجاح مع برنامج الأغذية العالمية من خلال استخدامه في إرسال منتجاتها الزراعية إلى أفغانستان. ولقد قدم بلدي للشعب الأفغاني مساعدات إنسانية مجانية في شكل حبوب. ونحن نرى أن التنفيذ المبكر لقرارات مؤتمر طوكيو سيسهم

وفي رأينا، وفي ظل هذه الظروف، يتعاضد دور ومسؤولية المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بشكل كبير. إن تعزيز سلطة الأمم المتحدة مسؤوليتنا المشتركة. ونرى أنه ينبغي عدم التشكيك في النظام الحالي في اتخاذ القرارات التي تمس المصالح الأساسية للإنسانية البتة، ناهيك عن إعادة صياغته بأي شكل من الأشكال. فينبغي ألا يُنظر في قضايا العالم والسلام أو ألا تُتخذ القرارات التي تعكس إرادة مجتمع الأمم ومصالحه إلا في إطار الأمم المتحدة.

إن مبررات استخدام القوة ضد دول أعضاء ينبغي أن تتمثل في وجود أدلة دامغة، تؤكد لها مؤسسات دولية، على ارتكاب تلك الدول أعمالا غير مشروعة بغرض زعزعة النظام العالمي وتقويض الأمن العالمي والإقليمي.

والعالم المتغير يجعلنا ننظر نظرة جديدة في قضايا نزع السلاح، ولا سيما تعزيز نظام عدم الانتشار. ولقد بات من الواضح أكثر فأكثر أنه في ظل الظروف الجديدة، يتعين على مجتمع الأمم أن يركز جهوده الرئيسية على الحيلولة دون حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وعليه، فإن الجهد المشترك للدول الأعضاء لمواصلة تعزيز نظام عدم الانتشار وجعله عالميا يستحق اهتماما خاصا. ونرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تلزم المشتركين فيها باتخاذ تدابير لترع السلاح النووي، ينبغي أن تستمر في أداء دور هام في مجال تحديد الأسلحة النووية.

وكواحدة من الدول القليلة في العالم التي تنازلت طوعا عن تراثها النووي، فإننا نرى أن الشرط المسبق لتهيئة مناخ الثقة في العلاقات الدولية المعاصرة هو التذكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

ولأن كازاخستان تولي أهمية كبيرة للحفاظ على السلام والأمن في منطقة وسط آسيا، فهي مستعدة للتوقيع

الإطلاق اجتمع رؤساء كبرى الدول الآسيوية للإعراب عن رغبتهم السياسية في البحث المشترك عن سبل تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة الآسيوية وعن اهتمامهم بذلك.

إن اعتماد مؤتمر القمة للوثقتين الختاميتين، وثيقة آلماني بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا والإعلان الصادر بشأن القضاء على الإرهاب وتشجيع الحوار بين الحضارات، كانت له أهمية كبرى. فلأول مرة على الإطلاق تعتمد القارة الآسيوية وثيقتين تقدمان إسهاما كبيرا في الأمن الإقليمي والعالمي. وإذ نعرب عن امتناننا للدول الأعضاء في المؤتمر على عملها الفعال خلال مؤتمر القمة، نناشد جميع الدول المعنية بأن تواصل عملها لتنفيذ تدابير بناء الثقة في آسيا.

ونحن في كازاخستان نرى أن منظمة شانغهاي للتعاون يمكن أن تصبح أداة فعالة لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. والمهمة الأساسية لهذه المنظمة هي معالجة مشاكل الأمن بشكل جماعي، وكذلك إقامة آليات فعالة للتعاون التجاري والاقتصادي والإنساني.

لقد أبرز مؤتمر قمة جوهانسبرغ بشكل كامل الضرورة الهامة للتغلب على تناقضات التنمية الاقتصادية والسياسية الحديثة. فلقد بات واضحا أنه مع تزايد العولمة سيتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا للبحث عن السبل التي تضمن تقسيما أكثر توافقا للأرباح والمكاسب بين الفقراء والأثرياء من البشر. وعند مخاطبة رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، لذلك المحفل في جنوب أفريقيا لاحظ عن حق أنه بدون الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان النامية لما حققت البلدان الغنية ثرائها أبدا.

ومن المعروف بشكل شائع أن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان بقاء البشرية. ولذلك تؤيد كازاخستان جهود المجتمع الدولي المحددة الهدف والمنسقة

في تحقيق الحل الناجح للمشكلة الأفغانية وفي القضاء على الإرهاب الدولي.

عندما نتكلم عن أفغانستان لا يمكننا أن نتجاهل قضية الاتجار بالمخدرات. وللأسف، ما زال هذا البلد الذي يعاني منذ فترة طويلة بشكل مصدرا رئيسيا لانتشار المخدرات التي تنقل عبر دول آسيا الوسطى وتباع في الأسواق العالمية، وفي مقدمتها أوروبا. وتزايد خطورة هذه المشكلة التي تتطلب تدابير عاجلة وفعالة من المجتمع الدولي. ونأمل أن يتم تعزيز الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ينبغي أن يدرك المرء أن الاتجار بالمخدرات يشكل الأساس المالي للإرهاب الدولي، وعندما نكافح هذه الآفة فنحن نكافح مظاهرها ولا نولي اهتماما كافيا للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة. وإن لم تتغير هذه الأوضاع سيتحول كبح الإرهاب الدولي إلى عملية لا نهاية لها تستنفد كل الموارد المالية والسياسية للمجتمع الدولي.

يتابع المجتمع الدولي باهتمام تطورات الوضع في الشرق الأوسط. وتعرب الدول المهتمة عن قلقها المبرر تماما إزاء تدهور فرص تحقيق تسوية سلمية. ونحن نؤيد ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن التسوية في الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن بغية اتخاذ خطوات متوازنة: تعزيز أمن إسرائيل وتعزيز المؤسسات الاقتصادية والسياسية الفلسطينية والاتفاق على تفاصيل اتفاق السلام النهائي. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يكثف جهوده لكبح الإرهاب وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

وظلت كازاخستان منذ الأيام الأولى لاستقلالها تركز جهودها في مجال الشؤون الخارجية على إنشاء نظام أمني في آسيا. وقد ترسخ هذا الهدف بفضل أول اجتماع قمة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي عقد في حزيران/يونيه هذا العام في آلماني. وللمرة الأولى على

وجود توافق آراء بين دول القزوين الخمس بشأن الوضع القانوني لهذا الحوض البحري الفريد يعيق بشكل خطير فرص تحويل بحر قزوين إلى منطقة سلام وتعاون حقيقي. ولا تزال قضايا حرية الملاحة وحماية التنوع البيولوجي والبيئة، وكذلك التجريد من السلاح، قضايا قائمة بشكل كبير على جدول الأعمال. ولقد دعت كازاخستان باستمرار إلى مواصلة العمل التحضيري لاتفاقية متعددة الأطراف تقوم على أساس توافق الآراء بين دول القزوين الخمس لوضع ضمانات قانونية مأمونة تنص على التعاون الطويل الأجل والمستقر وعلى تهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات من أجل تنمية الموارد المعدنية لبحر قزوين.

وفي هذا الصدد، تولي كازاخستان أهمية كبرى لإبرام اتفاق مع روسيا بشأن تعيين حدود قاع البحر في الجزء الشمالي من بحر قزوين بغية ضمان حقوق مستخدمي التربة الجوفية لقاع البحر، وكذلك للبروتوكول المعني بتعديل خط الوسط في هذا الجزء من البحر والذي تم التوقيع عليه في حزيران/يونيه هذا العام.

ونعتقد أن التوقيع على هذه الوثائق يمثل تقدما عظيما في عملية تطوير الوضع القانوني لبحر قزوين التي طال أمدها. وهذه الاتفاقات الهامة تسمح للاستثمارات الأجنبية بتطوير الموارد المعدنية الضخمة في قطاع كازاخستان البحري. وسيتيح ذلك لبلادنا أن تنضم إلى مجموعة أكبر من منتجي الهيدروكربونات في العالم. وننوي الاستمرار في التعاون مع المؤسسات والشركات المالية الدولية بغية ضمان مناخ مواتم للاستثمار في كازاخستان.

وقد قطعت كازاخستان التزامات فيما يتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وتشارك بلادنا في الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وتبذل قصارى جهدها لتنفيذها.

لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشائكة في منطقة آسيا الوسطى. ونحن نولي أهمية كبرى للتعاون مع الأمم المتحدة في إدارة الموارد المائية وإصلاح مناطق الكوارث البيئية في منطقة سيبالاتينسك ومنطقة آرال والحفاظ على التنوع البيولوجي ومنع تدهور التربة والتصحر. وفي الوقت نفسه، لدى كازاخستان كل الحق في أن تتوقع من الأمم المتحدة أعمالا أكثر فعالية في هذا المجال. وللأسف لم يتلق بلدي، وكذلك الدول الإقليمية الأخرى، المساعدة التي من شأنها تعجيل حل المشاكل البيئية.

وتهتم كازاخستان بتعزيز التعاون المثمر مع الأمم المتحدة لتحسين هياكل النقل الأساسية الإقليمية، بما في ذلك التعاون الذي يتم من خلال برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى.

وتتعاون كازاخستان بشكل نشط مع شركائها في الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية، وهي تعتبر تلك المنظمة التكاملية هيكلًا مبشرا جدا من حيث تهيئة المجال الاقتصادي المشترك لتحقيق توسع كبير في القارة الأوروبية الآسيوية.

ويؤيد بلدنا زيادة فعالية منظمة التعاون الاقتصادي، كما يؤيد جعل أنشطتها أكثر توجها نحو تحقيق الأهداف. ونعرب عن أملنا في أن يصبح مؤتمر قمة اسطنبول القادم معلما بارزا في أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي.

وتهدف جهود كازاخستان الدبلوماسية أيضا إلى تحقيق المزيد من التعزيز للتعاون السياسي والتجارة والعلاقات الاقتصادية مع دول وسط آسيا. ونحن نرى أن للمنظمة الجديدة التي أنشئت مؤخرا، اتحاد وسط آسيا، دورا هاما تؤديه في هذا السياق.

لقد أصبح الوضع القانوني لبحر قزوين مشكلة ذات أهمية متزايدة في إطار العلاقات الدولية الراهنة. إذ أن عدم

على قوة السلاح. ولكن المنجزات الهائلة لهذه الهيئة هي أنها جعلت من لغة ميثاقها البليغة قوة من أجل الخير تتعدى مجرد الكلمات، وبهذا وقفت الأمم المتحدة بالمرصاد ضد الاستخدام غير المشروع للعنف من جانب الدول، ومن جانب الإرهابيين الآن. والأمم المتحدة، إذ تفعل ذلك، تنقذ أرواح الملايين وتنقذ ملايين آخرين من الخوف والفقر والاستبداد.

وبدون الأمم المتحدة، لم يكن هناك خلاص لشعب تيمور الشرقية ولا توقعات بتحقيق سلام دائم في سيراليون ولا من يساعد على إعادة بناء أفغانستان. وقبل ٤٠ عاماً، تنبأ الرئيس جون ف. كندي بعالم تحوز فيه ٢٥ دولة أسلحة نووية. ولكن معاهدة عدم الانتشار، التي تدعمها ضمانات دولية، تكفل ألا تتحقق وقائع هذا الكابوس.

وينبغي لكل ذلك أن يذكرنا بالدور الحاسم الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في الشؤون العالمية بقيادة أمينها العام الممتاز كوفي عنان. ومسؤوليتنا جميعاً هنا في الجمعية أن نكفل تعزيز وعدم تقويض شرعية الأمم المتحدة وسلطانها وقدرتها على المحافظة على السلام والمساعدة على بناء الازدهار.

واليوم، تواجه الأمم المتحدة والمجتمع العالمي، إلى جانب التهديدات التقليدية للسلام والأمن العالميين، ثلاثة تحديات جديدة هي: الدول المنهارة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل.

لقد شهد العالم في أفغانستان المخاطر الكبيرة لانهيار الدولة، حيث يتداعى النظام ويتقوض القانون وتسيطر الفوضى. ويجب علينا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن نقبل نصيبنا من اللوم لسماحنا لذلك البلد بأن يتفكك. وكانت القاعدة وعقيدتها الشريرة على استعداد كبير لانتهاز هذه الفرصة. ولكننا نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن الفوضى في

والديمقراطية وحقوق الإنسان جزءان لا يتجزآن من الحياة السياسية في كازاخستان، التي تجري الإصلاحات في ظل ظروف سياسية جغرافية معقدة بغية تحرير الاقتصاد وإقامة مجتمع مدني. وهذه إصلاحات لم يسبق لها مثيل في دولة انفصلت عن الاتحاد السوفياتي.

وترى بلادنا أن مسألة حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في جدول أعمال التعاون فيما بين الدول. ونعتقد في نفس الوقت أنه ينبغي استعمال المعايير والمقاييس الموحدة في تقييم حالة حقوق الإنسان في أي بلد. ونعتقد أنه ينبغي أن يكون للأمم المتحدة الحق وأن تقع عليها المسؤولية في النظر في حالة وشؤون هذا المجال الحساس جدا. ونعلق آمالنا الكبيرة على أنشطة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وفي العالم الذي يزيد الارتباط فيه، لا يوجد بديل من التعاون المتعدد الأطراف. فلن تتمكن من العمل بنجاح لتحقيق عالم خال من الحروب والصراعات، عالم يركز على العدالة والازدهار، إلا إذا ضممننا صفوفنا.

ولقد رحبنا بحماس كبير ببيان الأمين العام، السيد كوفي عنان، ونعرب عن تأييدنا للمفهوم الذي طرحه بتضافر الجهود من أجل معالجة القضايا الرئيسية المعاصرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي الرايت أونرابل جاك سترو، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في عالم غير كامل، يحتاج مواطنونا إلى الأمم المتحدة كما لم يحتاجوا إليها في أي وقت مضى. والأمم المتحدة لم تحسم جميع الصراعات بالطرق السلمية ولا تمكنت من ذلك. ولا بد أن تركز سلطة الأمم المتحدة

وبفضل الأمم المتحدة والتدخل البريطاني لإنهاء الحرب الأهلية التي دامت عقوداً، بدأ الناس بالعودة إلى ديارهم وبناء حياتهم الممزقة. ولكن الالتزام الطويل الأمد أمر ضروري في مثل هذه الحالات.

وكما وجدنا في أفغانستان، عندما نتعامل مع دول متداعية يتعين علينا أن نتصدى أيضاً للتحدي الثاني للقانون والعدالة الدوليين، ألا وهو الإرهاب العالمي.

وكل دول العالم وكل شعوبه - سواء كانت سوداء أو بيضاء أو بوذية أو مسيحية أو يهودية أو مسلمة أو هندوسية أو من السيخ - لها مصلحة مشتركة في هزيمة الإرهاب. ويجب ألا يكون هناك ملاذ للإرهاب أو للإرهابيين ولا أماكن لتخبئة أموالهم ولا أماكن لتخبئة بأي معنى من المعاني. والتمييز الذي يدعيه البعض بين الإرهابيين والمقاتلين من أجل الحرية أمر كاذب وخطير. فضحاياهم لا يتمتعون بهذا التمييز. ويجب ألا يوجد هذا التمييز في القانون الدولي أيضاً.

وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) فرض التزامات جديدة علينا جميعاً. وتشرف المملكة المتحدة برئاسة لجنة مكافحة الإرهاب. وهناك استجابة فعالة بدرجة هائلة. ولا يمكن لعزائنا الجماعية أن تلتين ونحن نتذكر من فقدوا أرواحهم في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

بالإضافة إلى التهديدات الناتجة عن انهيار الدول والإرهاب، يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل حالياً أكبر تهديد للأمن العالمي، ولا توجد في أي مكان حجة للدعم العالمي لإعمال سلطة الأمم المتحدة أقوى منها في ميدان أسلحة الدمار الشامل.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية واحدة من أهم صكوك القانون الدولي العالمية. وعلى مدى

أفغانستان طيلة معظم العقد الماضي كانت أمراً فريداً. ففي مناطق كثيرة جداً من العالم، يجبر مواطنونا على العيش تحت حكم العصابات، بدون التمتع بالأمن والحريات التي يجب أن تتمكن جميعاً من التسليم بوجودها.

وإذا كنا جادين بشأن مفهوم مجتمعة دولي، فعلى بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نقبل تحمل مسؤوليتنا عن المساعدة على منع انهيار الدول واستعادة النظام حيثما انهارت الدول بالفعل.

وتجربة المملكة المتحدة في أفغانستان بوصفها الدولة القائدة لقوة المساعدة الأمنية الدولية، بالعمل مع الأمم المتحدة، تثبت ما يمكن تحقيقه، ولكننا نعلم جميعاً أنه علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير. ونحتاج إلى الأخذ بنهج أكثر منهجية وتنظيماً إزاء هذه المشكلة المتفاقمة للدول المنهارة والمتداعية.

إن الأدوات موجودة. ففي مونتيري في آذار/مارس، وفي جوهانسبرغ في تاريخ مبكر من هذا الشهر، بنى المجتمع العالمي على الأهداف الإنمائية الألفية لتخفيض مستوى الفقر بين أفقر شعوب العالم. وندعم هذا الالتزام بالعمل. فبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ ستضاعف المملكة المتحدة مساعداتها الإنمائية.

ولدينا، مع دولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، حقبة جديدة من النمو والازدهار الاقتصادي للمستدامين، ومستقبل سياسي مستقر للعالم النامي وبيئة عالمية أكثر أمناً.

ولكن لا يمكن أن نحرر الناس من الفقر إلا إذا تحرروا من الخوف أيضاً. والأمن ليس خياراً بل ضرورة. فقبل ثلاث سنوات، كان المتمردون يتحكمون في أكثر من نصف سيراليون، وكان أكثر من نصف السكان من المشردين، وقتل أو خطف أو مثل بأجساد مدنيين لا حصر لهم وأخذ المرض والجوع في التفاقم والانتشار. والآن،

٥٧ عاماً في بناء هذه المنظمة لتكون أكثر من مجرد مكان للكلام. ولا يمكننا أن نسمح الآن بهدم ما بنيناه.

هناك أوقات يتعين فيها اتخاذ خيارات صعبة. وبالنسبة للعراق، وصلنا إلى هذه اللحظة. وإذا أخفقنا في التعامل مع هذا التحدي، فإن الأمم المتحدة نفسها ستعرض لإضعاف شديد. وهذا من شأنه أن يجعل العالم أكثر خطورة.

وكما بيّن الرئيس بوش بالتفصيل في بيانه القوي أمام الجمعية هنا يوم الخميس، يجب أن نعقد العزم في مواجهة تحدي العراق وأن نكفل استجماع إرادة الأمم المتحدة. يجب أن نطلب من العراق إعادة المفتشين وأن يتيح لهم سبل الوصول غير المقيد. ولنا ليس مصلحة فحسب وإنما مسؤولية أيضاً في ضمان أن يمثل العراق امتثالاً كاملاً للقانون الدولي. يجب أن نكون واضحين مع العراق ومع أنفسنا بالنسبة للعواقب التي تترتب على إخفاق العراق في الوفاء بالتزاماته.

في الوقت الذي نتصدى فيه للتهديد الذي يمثله العراق، يجب علينا أن نتصدى أيضاً للتحديات الدولية الأخرى التي حددها ببلاغة السيد كوفي عنان في خطابه.

فعلى مدى العام الماضي، شهدنا مزيداً من تدهور الأمن في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. ولم تكن الحاجة لمشاركة دولية في عملية السلام في الشرق الأوسط أشد مما هي عليه الآن لكفالة التوصل إلى النتيجة التي نريد جميعاً أن نراها، وهي: وجود دولتين إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

العقود الثلاثة الماضية، كفلت الصكوك القانونية هذه عدم لجوء أي دولة - باستثناء دولة واحدة سيئة الذكر - إلى هذه الأسلحة التي هي أسوأ أسلحة العالم.

هذا الاستثناء هو العراق. فعلى مدى عقدين، تحدى نظام صدام حسين سيادة القانون الدولي وأحبط كل محاولة لإنفاذها. والعراق هو البلد الوحيد الذي أدانته الأمم المتحدة لانتهاكه أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد خاض العراق حربين عدوانيتين ضد بلدين من جيرانه، وشن هجمات بالقذائف على خمسة بلدان في المنطقة. واستخدم العراق الغاز السام ضد أبناء شعبه. وما فتئ صدام حسين يستهزئ بسلطة الأمم المتحدة. ولم يخدع أي بلد كل البلدان الأخرى في العالم على نحو منهجي وساحر مثلما فعل العراق. ولا يمثل أي بلد تحدياً أساسياً للأمم المتحدة مثلما يمثله العراق.

يجب أن يكون لكل مجتمع، من أصغر قرية إلى المجتمع العالمي الممثل هنا في الجمعية العامة، قوانين، ويجب أن يقبل كل عضو في ذلك المجتمع مسؤولية احترام وصون هذه القوانين. وبدون ذلك، ينهار مفهوم المجتمع في حد ذاته. ولذلك، فإن الذين يؤمنون من بيننا بدور فاعل للمجتمع لا يستطيعون أن يقفوا مكتوفي الأيدي في الوقت الذي يواصل فيه العراق تحديه للأمم المتحدة. وعلى جميع الذين يؤمنون منا بالأمم المتحدة أن يقرروا الآن كيف ستعامل مع العراق. وتعلق المسألة الآن بسلطة الأمم المتحدة نفسها.

لا يمكننا أن ندع العراق يلحق ضرراً شديداً بهذه المنظمة وبالنظام الدولي الذي تمثله. ولا يمكننا أن نترك العراق يستمر في تحدي قرارات مجلس الأمن طوال عقد من الزمن. وإذا فعلنا ذلك، فإننا سنجد المعتدين في كل مكان يتجاهلون قراراتنا بوصفها مجرد كلمات. لقد أمضينا

إن أنماط الأمن العالمية، التي تمر بعملية تغير بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تشكل تحديات خطيرة وغير متوقعة للمجتمع الدولي. فقد واجهنا دليلاً أساسياً أثبت أن أمننا كان أكثر هشاشة حينئذ مما تصورناه وأن الديمقراطية والحرية تتعرضان للهجوم. وقد ذكرنا تلك الأحداث بعنف أن مكافحة الإرهاب مسألة تخصنا جميعاً.

وقد كان رد بلدي، رومانيا، السريع والبناء للنداء الذي وجهته الأمم المتحدة من أجل التضامن واضح جداً. وتشهد مشاركتنا في قوة المساعدة الدولية لأفغانستان، التي وافق عليها برلمان رومانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بوضوح على تصميمنا على الوفاء، عملياً ومعنوياً، بالتزامنا بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

بعد أن اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قمنا بسن تشريع للحيلولة دون تمويل المنظمات الإرهابية وعملها في رومانيا، وصدقنا على اتفاقيات وبروتوكولا للأمم المتحدة الاثني عشر المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

وما فتئنا نشارك بنشاط، مع حلفائنا الاستراتيجيين، في العمليات في أفغانستان، ونعمل معاً على معالجة الآثار المترتبة على مكافحة الإرهاب.

(تكلم بالانكليزية)

ولكن هل فعلنا نحن، المجتمع الدولي، ما فيه الكفاية؟ وقد رسم الأمين العام، في بيانه الافتتاحي، صورة واضحة للأخطار التي تتهدد السلم، وذكرنا عن حق بمسؤولياتنا.

وتؤمن رومانيا بأنه من الضروري أن نخضع قدمنا بوضوح في إدانة جميع أشكال الإرهاب والتعصب العنيف، ومكافحتها من خلال تعاون جوهري ومتسق ومتماسك على الصعيد الدولي.

وفي كشمير، ينبغي أن نواصل حث الهند وباكستان على ضبط النفس، وأن نسعى إلى حل الصراع الذي استمر طويلاً.

في نهاية الحرب الباردة، راودنا جميعاً الأمل في أن تتمكن أجيال المستقبل من التمتع بعالم يكون فيه التعاون بدلاً من الصراع السمة التي تتصف بها الشؤون الدولية. ولا يزال تحقيق هذا الهدف ممكناً، إذا توحدنا في معالجة انهيار الدول وفي شن حرب على الإرهاب وفي مواجهة أخطار أسلحة الدمار الشاملة.

لم تكن المهام التي واجهها مؤسسو هذه المؤسسة أقل جساماً. ولكن جمعت بينهم القيم السامية، وأنجزت الواقعية المصممة أعظم آلية في التاريخ لتجنب الحرب. وقد كان إنجاز المؤسسين رائعا ولكن المنظمة تواجه اليوم تهديدات جديدة وأخرى آخذة في الظهور. ويتعين علينا أن نتصدى لهذه التهديدات وأن نكون أكثر يقظة للتصدي للتحديات التي يواجهها السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم. ويقع على عاتق جميع الذين يؤمنون بمبادئ القانون الدولي والعدالة واجب كفالة إعلاهما وإنفاذهما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميرسيا غيوانا، وزير خارجية رومانيا.

السيد غيوانا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا

لي أن أبدأ، سيدي، بتقديم التهئة إليكم على انتخابكم لرأس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وأتقدم بالتهئة أيضاً إلى سلفكم، سعادة السيد هان سيونغ - سو، على تفانيه وعلى ما قام به من عمل جيد. وأود أيضاً أن أرحب، كما رحب المتكلمون الذين سبقوني، ترحيباً حاراً بسويسرا بوصفها آخر عضو ينضم إلى الأمم المتحدة وتيمور الحرة التي ستتنضم قريباً.

العالمية. واقع الأمر أنه باستطاعتنا، عن طريق احترام الحريات المدنية ودعم تكافؤ الفرص والتماسك الاجتماعي، أن نساعد على إزالة بعض الأسباب الجذرية للإرهاب: ألا وهي الحقد والإحباط اللذين يغذيهما الفقر والتمييز.

هذا هو عنصر أساسي في منع الصراع، بيد أن الإنذار والتدخل المبكرين بواسطة المجتمع الدولي لا يكفيان. وتدل تجارب العقد الماضي على أن الوقت قد حان لنبد الحلول المؤقتة لمشاكل قصيرة الأمد وللتحرك في اتجاه منهج متكامل وطويل الأمد لبناء الأمم. وأعني بكلمة "متكامل" أنه يجب أن يكون رد الفعل الدولي قائما على أساس توزيع فعال للعمل بين المنظمات المناسبة، التي لها صلاحيات مشتركة وتسلسل قيادة واضحة. وأعني بكلمتي "طويل الأمد" أنه يجب أن يظل العون الدولي مستمرا إلى أن نرى أن الأمن قد استتب وأن إعادة التأهيل والتمكين المحلي قد أصبحتا أمرا واقعا.

إن عملية الاستقرار وإعادة التأهيل في أفغانستان هي اختبار للنهج المتغير للتعاون الدولي. ويجب أن توجه جهود إعادة البناء نحو الاستدامة وملكية الشعب الأفغاني لأمره. وتوضح المحاولة الأخيرة لاغتيال الرئيس قرضاي ضعف الحالة الراهنة في أفغانستان. هذا الحادث وغيره من الهجمات في كابول وغيرها من المدن، تذكرنا بصورة درامية بالثمن الذي تدفعه أجيال كثيرة من الأفغانين من أجل استعادة سيادتهم وكسبهم لحق حكم بلدهم.

والجهود المركزة التي بدأت الأمم المتحدة في بذلها في سبيل إعادة البناء الديمقراطي والمادي لذلك البلد جديدة بالثناء عليها. وتعتقد رومانيا أنه ينبغي الاستمسك بذلك الالتزام ما دامت أخطار تجدد العنف توجد بصورة جديدة. ولقد قدمت رومانيا فعلا إسهاما ماليا هاما للجهود العون

إن تمويل الإرهاب هدف واضح للعمل ضده. وتعتقد رومانيا أن الخبرة المستمدة من الاتصالات الإقليمية والعمليات المشتركة في جنوب شرق أوروبا يمكن استخدامها في الجهود الدولية المهادفة إلى منع تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية.

والتهديد الإرهابي يتطلب منا يقظة أكثر إزاء تحديد استخدام وانتشار أسلحة التدمير الشامل، بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية مثل الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة التي يمكن أن تقع في أيدي الشريرة، وهذا ما يحدث أحيانا بكثرة. وفي هذا السياق، تدعو رومانيا العراق إلى الامتنال لقرارات مجلس الأمن الحالية وإلى السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة فورا وبدون شروط، للمساعدة على اتخاذ قرارات أخرى ذات صلة بشعب العراق وبأمن المنطقة واستتابها. وكانت رومانيا عضوا بمجلس الأمن في عام ١٩٩٠ حينما اعتمدت القرارات الأولى بصدد العراق. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى للتحدي المستمر لقراراته بحزم وتصميم. وليس هناك من شك في موقف حكومتي إذا ما ثبت أن المخاوف تجاه التهديدات الممكنة للأمن العالمي لها ما يبررها. وكما فعلنا في الماضي، سنقف مع حلفائنا ومع الأمم المحبة للحرية صفا واحدا دفاعا عن السلام العالمي.

ويتطلب الأمر رد فعل قوي تجاه تحدي العراق منذ فترة طويلة لسلطة مجلس الأمن وذلك بسبب التهديد المتمثل في أسلحة التدمير الشامل للأمن العالمي. كما يجب مقاومة الإغراء لتطبيق هذه المبادئ ذاتها على حالات الصراع المحلية الأخرى، خاصة إن وجدت في تلك الحالات آليات للحوار والتسوية السلمية. وبينما تتمتع الدول بحق ممارسة سلطاتها في أمور أمنها، فإنها تتحمل أيضا مسؤولية ضمان عدم تقويض تدابير الأمن لأسس الديمقراطية. وبالاستطاعة تقبل مثل هذه الحقائق دون التضحية بحقوق الإنسان والقيم

تموز/يوليه خطوة إلى الأمام ذات أهمية كبيرة. وصادقت رومانيا هذا العام على نظام المحكمة الجنائية الدولية وما زالت ملتزمة أشد الالتزام بضمان قيام المحكمة بأداء وظائفها على نحو فعال كأداة حيوية وضرورية للقانون الدولي. وبهذه الروح، نشجع المباحثات الجارية الآن التي ستوضح بعض المسائل المعلقة.

ولا يمكن تجاهل خطر تصعيد العنف في الشرق الأوسط إلى درجة يصعب معها ضبطه. وزادت محادثاتي الأخيرة مع القادة السياسيين في المنطقة من اقتناعي بأنه من الأهمية بمكان إيجاد طريقة لنبدد منطق الحرب واعتناق منطق السلام. ونحن ندعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات جدية من أجل حل سلمي وشامل ودائم. وسيكون لنجاحهم أو لفشلهم نتائج أبعد في نطاقها من منطقتهم المجاورة، وذات أثر على ما يمكن تسميته بالشرق الأوسط الأوسع، الذي يشمل المنطقة بكاملها من آسيا الوسطى إلى أفريقيا الشمالية.

والتحديان الخطيران اللذان يواجهان القرن الحادي والعشرين هما مكافحة الإرهاب والأخطار الجديدة التي تهدد الأمن من جانب، وجعل العولمة ذات فائدة للجميع في كل مكان، من جانب آخر. وللأمم المتحدة دور هام وحاسم عليها أن تلعبه إزاء هذين التحديين.

لقد وصلنا إلى نقطة لا بد فيها من أن نعالج جدول الأعمال العالمي بطريقة تستجيب آخر الأمر إلى توقعات الناس وتحقق نتائج مبكرة. وعلينا أن ننفذ الالتزامات التي تعهدنا بها في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ بطريقة متناسقة وعملية، بالإضافة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، مثل الدورة الخاصة بالأطفال. وينبغي أن نصوغ استجابة عاجلة وواضحة ومشجعة للحاجات

الدولي، وهي مستعدة لتقديم مساعدات أخرى. بما يتفق ومتطلبات الحكومة الأفغانية.

غير أنه لا يجب أن تقف مساعدة أفغانستان عند حدود ذاك البلد. ذلك لأن ضمان الاستقرار في ذلك البلد وفي المنطقة لن يتحقق إلا بالرؤية الواسعة لتنمية وسط آسيا. علينا أن نجد الوسيلة اللازمة لربط أوروبا بوسط آسيا عن طريق صوغ استراتيجية متكاملة تزيد من تقوية الديمقراطية وتحقق الرخاء الاقتصادي لا عبر أوروبا فحسب، بل عبر أوروبا وآسيا أيضا. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي إنهاء "الصراعات المجددة" في أوروبا الشرقية، والقوقاز.

ويتضح من التطورات الإيجابية في جنوب شرق أوروبا ما يمكن تحقيقه حينما يعمل المجتمع الدولي بصورة متماسكة ومنسقة. لقد عملت الأمم المتحدة جاهدة دون كلل مع شركائها الدوليين، وخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من أجل المساعدة على إعادة بناء المجتمعات على أساس حكم القانون والتسامح العرقي، غير أن العملية لم تكتمل بعد. ومن الضروري أن يبرهن خريف الانتخابات الحاسمة هذا على أن الديمقراطية الحديثة قد ضربت جذورها دون أدنى شك في البلقان الغربي. ويجب على القادة السياسيين في المنطقة إبقاء بلادهم على الطريق السليم المؤدي إلى الاندماج الأوروبي، وذلك بضمان حرية الانتخابات ونزاهتها. وإذا تقترب رومانيا من تحقيق ما تصبو إليه من اندماج أوروبي - أطلسي، سنستمر في الإسهام بنشاط في جهود إزالة الفوارق المتبقية في جنوب وشرق أوروبا وفي الإسراع باندماج المنطقة كلها في التيار الأوروبي العام.

لقد نبهت الصراعات العنيفة العالم خلال العقد الماضي إلى الحاجة إلى العمل ضد أهوال جرائم الحرب. وبمثل بدء نفاذ نظام المحكمة الجنائية الدولية في أول

ويتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة القوية للحكومات وأوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني فرصة فريدة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وتحضيراً لمؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات، المزمع عقده في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥، ستستضيف رومانيا خلال الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مؤتمراً إقليمياً على الصعيد الوزاري، يتم تنظيمه مشاركة بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتمثل هدفنا في رسم خطة عمل مبدئية ذات آليات محددة لرأب الفجوة التكنولوجية الرقمية.

ويشكل مجلس الأمن مركز الأمم المتحدة الحيوي. وترى رومانيا أننا يجب أن نضاعف من جهودنا المبذولة لتعزيز إصلاح تلك الهيئة. فينبغي أن يكون تكوين المجلس أكثر تمثيلاً لأعضائنا الذين يمثلون العالم كله وأن تتجلى فيه على نحو أدق حقائق توازن القوى العالمي الواقعة اليوم. ويرجع ترشيح رومانيا لمقعد في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى التزامنا العميق بإزاء الأمم المتحدة بوصفها مساهماً يتمتع بالمصداقية والكفاءة في السلام والاستقرار في أرجاء العالم.

فما الذي سنخرج به من هذه الدورة؟ يلزمنا التفكير في كيفية التخلص من عادة التعاون المقتصر على مجالات خاصة. ويلزمنا أن نفكر بطريقة إبداعية وأن نستحدث أنماطاً للعمل الجماعي المستمر، وأن نكون أكثر استعداداً للإصغاء إلى ما يريده الناس من الأمم المتحدة. فتلک هي الطريقة التي يمكننا بها على أفضل وجه أن نفي بالتزاماتنا ونتغلب على ما يراه البعض عائقاً للمنظمات الدولية، وهو التناقض بين الأقوال والأفعال. فلعلنا نغادر هذه الدورة ولدنيا إصرار في العمل على تخطيط التعهدات والإنجازات

الإنسانية في أفريقيا وأن نعزز الظروف المؤدية إلى التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

ويتوقف التقدم المحسوس على نموذج جديد للتعاون بين الأطراف المؤثرة في العولمة، والدول والشركات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني بالطبع. كما يعتمد التنفيذ الفعال على إيجاد معمار جديد للحكم العالمي الذي يتواءم وحقائق اليوم والإحساس المتجدد بالمسؤولية بين كل الدول. وأخيراً يتوقف النجاح في تحقيق أهداف الألفية في التنمية على وجود نظام صارم لرصد التنفيذ يمكن التحقق منه. ويجب أن يزودنا الإحساس الجديد بالمشاركة والشراكة بطاقة لدفع إسهامنا المشترك. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الرئيس بوش عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعود إلى الانضمام إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويدل انتقال بلدان أوروبا الوسطى من اقتصادات انتقالية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في غضون سنوات قليلة على أن الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة الفعال والمجتمع المفتوح كلها عناصر ناجحة عملياً. ولكن لهذا ثمة ألا وهو القرارات الصعبة سياسياً واجتماعياً المتعلقة بالانتقال الناجح.

وقد كان من حسن طالعنا أن نحصل من الاتحاد الأوروبي على الدعم المالي والخبرة الفنية، وكانت لهما أهمية حيوية في الحفاظ على زخم برامج الإصلاح المؤلفة أحياناً وقبول الجمهور لها. وفي مقابل ذلك، سنفعل نفس الشيء بأن نتقاسم معه عبء الاضطلاع بالمسؤولية وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي. فلسنا نتحمل مسؤولية أدبية وتاريخية فحسب، بل مسؤولية استراتيجية أيضاً، عن التصدي لاحتياجات الفقراء والمحرومين في منطقتنا وخارجها. ذلك أن عدم الرضا وخيبة الأمل يولدان عدم الاستقرار، الذي يهيئ بدوره للإرهاب أوضاعاً مواتية يترعرع فيها.

قصد على الولايات المتحدة بوصفها رمزاً للحرية والديمقراطية.

ونعلم أن التحدي الشمولي الجديد موجه أيضاً نحونا جميعاً. فمنذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعين على مجتمع الدول أن ينظر إلى مسألة السلام والأمن في مطلع القرن الحادي والعشرين من زاوية جديدة تماماً. ولن تتمكن من التفاوض مع إرهابيين على شاكلة أسامة بن لادن. فهدفه يتمثل في قتل أكبر عدد ممكن من الأبرياء، حتى يثبت أقصى درجة من الرعب والخوف. وإذا نجح الإرهابيون في اقتناء أسلحة أشد ترويعاً، فسوف يستخدمونها ضدنا جميعاً بدون تردد. ويجب علينا لذلك أن نتضافر في العمل في الائتلاف الدولي على مكافحة الإرهاب من أجل التغلب على تلك الشبكة الإرهابية الدولية وتدميرها. ويجب أن نحول مهما كان الثمن دون نشوء مركّب بالغ الخطورة تمتزج فيه الكراهية الدينية والصراعات الإقليمية الخاملة والهجمات الإرهابية وخطر نشر أسلحة الدمار الشامل.

ولكننا فوق كل شيء يجب ألا ننسى شيئين، فمن ناحية، يجب محاربة الإرهاب بإصرار من جانب العسكريين والشرطة؛ ومن ناحية أخرى، يلزم أن نسوى الصراعات السياسية والاجتماعية التي أصاب إعلان الألفية تماماً في تشديدها، إذ أنها تشكل تربة خصبة لنشوء الإرهاب. وفي اختيار أحد هذين النهجين وإهمال الآخر مجازفة بالفشل.

ويتمثل هدفنا المشترك في أن يتمكن الناس في بلداننا من العيش في أمان وحرية وتخلص من الحاجة. ولتحقيق ذلك، يلزمنا نظام للأمن التعاوني العالمي يشمل، بخلاف الاستقطاب السابق الذي ساد في فترة الحرب الباردة، جميع مستويات السياسة العالمية ذات الصلة بالأمن، أي العلاقات فيما بين الدول العظمى وتحالفاتها، فضلاً عن الخطر الذي يحتمل أن يترتب على الأزمات الإقليمية، والتهديد الذي

بشكل يضيف قوة لكلماتنا ويعزز مصداقيتنا. فتلك في نهاية المطاف هي مصدر قوتنا الفريدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية في ألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية): وقدم الوفد النص (الإنكليزي): أود قبل كل شيء أن أثنى لكم يا سيدي الرئيس كل توفيق في منصبكم المسؤول. ومن دواعي اغتباطنا أن يترأس الجمعية العامة هذا العام ممثل جيراننا التشيك. وأعرب أيضاً عن صادق شكري للرئيس السابق.

وأؤيد البيان الصادر عن الرئاسة الدائمية للاتحاد الأوروبي.

منذ عام، اهتز العالم للإرهاب الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، والذي لم يُبدِ اكتراثاً لأرواح البشر. فقد تحولت الطائرات المدنية إلى قذائف موجهة تم التخطيط لنشرها مسبقاً دون أي اعتبار للحياة الإنسانية. وقوّضت عواقبه المدمرة أركان الأسر ومزقت الآمال وفرّقت شمل الناس، بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو انتماءاتهم الدينية. ومنذ ثلاثة أيام، تذكّرنا الضحايا في احتفال مؤثر هنا بنيويورك. ولم ننس الصور التي نقشت في مخيلتنا يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ولم نغف بعد من الصدمة. ومن ثم فتضامننا مع الولايات المتحدة لا ينقص. ونحن نتفهم أصدقاءنا الأمريكيين. ونحن مثلهم لسنا على استعداد لأن نحيا وسيف داموقليس، مثلاً في الإرهاب، مسلط على أعناقنا.

لقد كان الهجوم الإجرامي على شعب الولايات المتحدة وإدارتها هجوماً على جميع المجتمعات المفتوحة أيضاً. إذ بكت دول لا حصر لها رعاياها الذين كانوا بين الآلاف من ضحايا مركز التجارة العالمي. وكان يمكن للهجوم أن يصيب أي مجتمع مفتوح، ولكن اختيار الإرهابيين وقع عن

ولا يجب أن يمتلك النظام في بغداد أو أن يقوم بإنتاج وسائل الدمار الشامل أو نظم إيصالها. وبالرغم من مطالبات مجلس الأمن الملزمة، يرفض صدام حسين تقديم إجابات يمكن قبولها والتحقق منها على الأسئلة الملحة التي وجهها إليه مجتمع الدول فيما يتعلق بما لديه من أسلحة الدمار الشامل. ويجب على الأمم المتحدة لذلك ألا تكتفي بمواصلة الضغط على الحكومة العراقية، بل أن تكثف ضغطها أيضاً.

ونعرب عن ترحيبنا بلجوء الرئيس بوش إلى مجلس الأمن في آخر خطاب له. فعليناً، حتى لو أصبح الأمر بالغ الصعوبة، أن نبذل قصارى وسعنا من أجل العثور على حل دبلوماسي.

يجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء أن يوضحوا لبغداد بطريقة لا يتطرق إليها الشك أن السماح غير المشروط وغير المقيد لدخول مفتشي الأسلحة مرة أخرى هو الطريقة الوحيدة لتجنب حدوث مأساة للعراق وللمنطقة بأسرها. ويجب أن تنفذ الحكومة العراقية كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأكملها ودون أي تأخير.

ومع ذلك، فنحن لا نريد وجود أية حركة آلية تقود إلى استخدام القوة العسكرية. ولا تزال الحرب ضد الإرهاب الدولي مخوفة بالمخاطر. ونحن لم ننجح بعد في تحقيق الاستقرار الكامل في أفغانستان. ويجب حل جميع الصراعات المتفجرة في كشمير والشرق الأوسط والقوقاز أو على الأقل احتواؤها بطريقة فعالة.

وهناك بعض الأسئلة الرئيسية التي تظهر لنا. هل تم بالفعل استنفاد جميع السبل الاقتصادية والسياسية للضغط؟ ما هي العواقب التي قد تنجم عن التدخل العسكري؟ ماذا يعني ذلك للاستقرار في المنطقة؟ ما هو التأثير الذي قد يكون له على صراع الشرق الأوسط؟ هل هناك حقائق

تشكله الصراعات المتباينة. فقد اتضح بعد ١١ أيلول/سبتمبر أكثر من أي وقت مضى أن الإرهاب يهدد السلام العالمي بالخطر قدر ما تهدده الحرب الأهلية والصراعات الإقليمية. ومن ثم يجب ألا يكون النظام المذكور ضعيفاً بلا أنياب، بل يجب أن يعمل في الميادين الثلاثة جميعاً من خلال نظم للتحقق موثوق بها وآليات للجزاءات يمكن إنفاذها. ولدي اقتناع بأن مهمتنا السياسية المحورية خلال القرن الحادي والعشرين ستتمثل في إعداد نظام شامل للأمن التعاوني العالمي من هذا القبيل.

فلا يمكن حل هذه المشكلة إلا من خلال تعددية الأطراف، أي إذا عملت الدول متكاتفة فيما بينها. فالإرهاب لا يتوقف عند حدود وطنية، وتشكيل العولمة من المهام لم يعد بوسع الحكومات أن تعالجها بمفردها. وهكذا فإن للأمم المتحدة دوراً رئيسياً تؤديه في إعداد هذا النظام الأمني، فهي أهم منتدى لتحديد القواعد العالمية. ولا تملك أي منظمة أخرى ما يضاهيها من حيث المشروعية والمصادقية. ولذلك فإن الحسم في تعزيز قدرتها على التصرف بالاستمرار على طريق الإصلاح الذي حدده الأمين العام محور جوهري من محاور السياسة الخارجية الألمانية.

وتملأنا التطورات في العراق بالقلق الخطير. فنظام صدام حسين يمثل دكتاتورية وحشية. وقد هاجم العراق بقيادته الراهنة جاريته إيران والكويت، وأطلق القذائف على إسرائيل واستخدم الغاز السام ضد إيران وضد سكان بلده الأكراد. فهذا النظام بشع بالنسبة للشعب العراقي وخطر على المنطقة. ولهذا السبب جرى تطبيق سياسة فعالة لاحتوائه، وتنفيذ رقابة عسكرية يعتد بها على مناطق حظر الطيران، وفرض نظام صارم للجزاءات على العراق منذ حرب الخليج.

ويجب أن يتضمن أيضا السلام الشامل في الشرق الأوسط لبنان وسورية. وتتضمن المبادرة الجادة من جانب المملكة العربية السعودية التأكيد بأن العالم العربي سيكون في ذلك الوقت مستعدا لإجراء تطبيع كامل في علاقاته مع إسرائيل.

وبدون حل عادل ودائم للصراعات الإقليمية لن نستطيع التخلص من قاعدة تجنيد الإرهابيين وبالتالي النجاح في مواجهة الخطر غير المتسق. وأفغانستان مثال واضح هنا. فقد تم تقويض نظام الطالبان هناك وتم تدمير شبكة القاعدة إلى حد كبير. ولكن ما زال أماننا طريق طويل لكي يمكننا أن نقول إن الوضع في البلد مستقر وآمن، ولكن يمكننا ملاحظة التقدم. إذ بدأ تنفيذ أحكام اتفاق مؤتمر بون بتشكيل إدارة شرعية مؤقتة. وبدأت هذه العملية في تسيرغ وأخذت إلى المستوى الأعلى بعقد اجتماع "لويا جريغا"، في شهر حزيران/يونيه. ولأول مرة في سنين عديدة، أتيحت الفرصة للشعب الأفغاني لأن يعيش حياة كريمة على أساس من تقرير المصير.

ومع ذلك، سيزداد شعب أفغانستان شجاعة حينما يرى ويشعر أن المجتمع الدولي يقف بجانب تعهداته لإعادة بناء بلده. ويجب تحويل التزامات البلدان المانحة إلى مشاريع فعلية.

ويجب أن يركز نظام الأمن التعاوني العالمي على مفهوم من الأمن الشامل. ويجب ألا يتضمن ذلك الأمن العسكري فحسب، ولكن أيضا الاقتصاد وحقوق الإنسان والديمقراطية والثقافة.

ولخص الرئيس بوش الموقف في خطابه الرائع أمام البرلمان الألماني في شهر أيار/مايو الماضي عندما قال "لتحقيق عالم أكثر أمنا، يجب علينا أن نستحدث عالما أفضل". ولذلك فإن وضع نظام أمني عالمي تعاوني يجب أن يعني أيضا

ومستجدات جادة وحديثة؟ هل يبرر الموقف بتقييمه الحالي اتخاذ مخاطرة كبيرة، ألا وهي، تحمل مسؤولية السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها لسنوات قادمة أو حتى لعقود قادمة؟ هل هذا الإجراء سيقابل بموافقة الجيران من العرب؟ ما هي العواقب التي قد تنجم عن مواصلة التحالف العالمي ضد الإرهاب؟ وإزاء هذه الأسئلة المطروحة، نشعر بشك كبير فيما يتعلق بالعمل العسكري، ولذلك نتمسك بنهجنا.

وأود أن أطرح سؤالا إضافيا، عما إذا كان إيجاد حل سلمي لقضية الشرق الأوسط لا يمكن أن يؤدي بصورة كبيرة إلى إيجاد استقرار في المنطقة، وإلى المكافحة الناجحة للإرهاب وإلى التحديد الفعال لأسلحة التدمير الشامل ونزعها. وهذه الطريقة، ألن ينعزل النظام في بغداد بصورة أكثر فعالية مما يولد ضغطا سياسيا من أجل التغيير؟ أليس من شأن النهج التعاوني لإيجاد نظام عالمي جديد في المنطقة أن يكون وسيلة مبشرة بصورة أكثر لجلب الديمقراطية للشرق الأوسط - ديمقراطية ستدعمها الدول الإقليمية؟

ولا تتضح العلاقة بين الإرهاب والصراع الإقليمي بصورة أكبر مما هي عليه في الشرق الأدنى والشرق الأوسط. ولذلك فإن النجاح في تحقيق السلام له أهمية كبيرة في تلك المنطقة من العالم. وتوافق الآراء بين المجتمع الدولي للأمم بشأن قضية الشرق الأوسط هو الآن أكبر مما كان عليه في الماضي. ويجب علينا أن نتضافر معا لتحقيق الهدف الذي تصوره الرئيس بوش لعام ٢٠٠٥، ألا وهو وجود دولتين، إسرائيل، وفلسطين ديمقراطية، تعيشان جارتين داخل حدود آمنة ومعترف بها. وقد وضع الاتحاد الأوروبي دليلاً تفصيلياً لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن أن يساعد الانعقاد المبكر لمؤتمر معني بالشرق الأوسط في بناء الجسور والإسراع بالعملية. ونحن مستعدون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي للإسهام بقدر كبير في ذلك الصدد.

اليوم. ودعونا لا ننسى أن المشاكل الاقتصادية والإيكولوجية الصعبة وأيضاً عواقبها الاجتماعية والإنسانية ستزيد من الخطر على الاستقرار والأمن أيضاً.

ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان واحدة من دعامات الأمن العالمي. وما لم تتم حماية حقوق الإنسان وجعلها واقعا، ستفشل جميع جهود ضمان السلام. فنحن نحتاج إلى مجموعة قيم عالمية ملزمة لمنع الصراعات والتغلب عليها، تلك الصراعات التي تنشب نتيجة لعدم المساواة والظلم وكبت الحريات. وهنا أيضاً نناشد الدول أن تؤدي دوراً حاسماً وفعالاً. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نتوخى الحذر لضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان الأساسية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. وليس لأحد "حق زائد في مكافحة الإرهاب".

وينبغي للأمن العالمي التعاوني أن يرقى إلى مستوى إطار العمل القانوني الملزم الذي يشكل أساسه. ويجب أن تصبح عملية العولمة مجموعة من القواعد الدولية المتنامية، وذلك لأن القانون الدولي وسيادة القانون يشكلان الأساسين اللذين لا غنى عنهما للتعايش السلمي والمنظم. ولهذا السبب، فإن إنشاء محكمة جنائية دولية له أهمية شديدة لنا. وقد دخل نظامها السياسي حيز النفاذ في الفاتح من تموز/يوليه، وألمانيا إضافة إلى جميع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأوروبي، ضمن الدول البالغ عددها ٧٩ دولة التي صدقت على النظام الأساسي. وقد أعطت جمعية الدول الأطراف الضوء الأخضر هذا الأسبوع لتأسيس المحكمة. وفي الربيع القادم سنحتفل بافتتاحها في لاهاي. وستبدأ المحكمة الجنائية الدولية عملها في أسرع وقت ممكن وبأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ولكن يجب ألا تضعف قوة عملها منذ البداية.

وضع نظام اقتصادي عالمي جديد. ويجب أن نأخذ في الاعتبار احتياجات الجميع - البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أيضاً. ويجب توزيع الموارد بعدالة أكثر ويجب أن تستطيع البلدان الأفقر المشاركة في التجارة الدولية وأن تستفيد من فرص العولمة. وسيطلب ذلك إتاحة حرية دخول الأسواق للجميع، وأيضاً تحقيق الحريات الاقتصادية والسياسية، وإقامة إطار قانوني عادل يعول عليه.

ويجب ألا نغض أعيننا عن مشاكل أفريقيا على وجه الخصوص. والحالة الغذائية في جنوب القارة مصدر قلق شديد لنا. فهناك عدد لا يحصى من الأشخاص الجوعى وتدعو الحاجة إلى تقديم مساعدة شاملة هناك. ومع ذلك، ففي زيمبابوي وهي سلة الغلال السابقة لأفريقيا، أدى اتباع سياسة غير مسؤولة على الإطلاق إلى حدوث الحالة الصعبة هناك. فالسبب الأساسي للجوع في زيمبابوي ليس هو الحصاد السيئ أو الجفاف ولكن أسلوب إدارة التدمير الذاتي - وهي سياسة الاحتفاظ بالسلطة من خلال معاناة الشعب. وتعتمد هذه السياسة على حقيقة أن الضمير الإنساني للمجتمع الدولي واستعداده لتولي المسؤولية سيقبلان من عواقبها. ويجب أن نقيس هذه السياسة مقابل المعايير التي حددتها أفريقيا ذاتها في إطار عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وسياسة المناخ والطاقة ذات أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي العالمي. ويمكن أن ينظر إلى بروتوكول كيوتو كعلامة بارزة في حماية المناخ العالمي. وإنني أشعر بالسعادة لأن العديد من الدول أعلنت مؤخرًا خططها للتصديق على البروتوكول وآمل أن يحدث هذا بأسرع وقت ممكن لكي يدخل البروتوكول حيز النفاذ. وعلى الأمد الطويل فإن انتهاج سياسة معقولة للطاقة - وهذا يعني قبل كل شيء تدعيم مصادر الطاقة المتجددة والاستهلاك الاقتصادي للطاقة - هو أفضل حل لمشكلة المناخ. ولذلك يجب أن يبدأ العمل

عدد ضحاياها، ولعلّ أكثر نتائجها وضوحاً هي الضربة الموجهة إلى مصداقية الأمم المتحدة وإلى تعددية الأطراف كوسيلة للتغلب على التحديات المعقدة التي نواجهها اليوم.

ما هي الحصيلة التي حصدها اليوم؟ فقد تفاقمت مشاعر الكراهية والانتقام وعدم الأمان، مما لا يساعد على مكافحة الإرهاب. فكراهية الأجانب ونزعات التمييز تهدد وجود عالم متعدد وديمقراطي. وهذا الأمر شكّل خطوة تراجع في مجال الحريات العامة والحقوق المدنية.

وفي غضون ذلك، نشهد نقصاً في الإرادة السياسية لدى بعض القوى للتطبيق الصارم، بدون انتقائية وازدواجية في المعايير، للصكوك القانونية الدولية الاثني عشر القائمة والمعنية بالإرهاب. فضلاً عن ذلك، لم نحرز أي تقدم في تعريف إرهاب الدولة، وهو أمر لا غنى عنه اليوم.

أما كوبا - وقد كانت ضحية الإرهاب لأكثر من أربعة عقود، فأدانت، معبرة عن رأيها في الجمعية بكل اتزان وثبات وبدون تردد، جريمة ١١ أيلول/سبتمبر والإرهاب على هذا الشكل، واعتضت على الحرب على أساس اعتبارات أخلاقية واحترام القانون الدولي - ووقّعت وصادقت من جهتها، على الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة المعنية بمكافحة الإرهاب، واعتمدت قانوناً محلياً لمكافحة هذه الآفة. ولقد تعاونت تعاوناً وثيقاً مع عمل اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لهذه الغايات، وعلى الصعيد الثنائي، اقترحت لحكومة الولايات المتحدة اعتماد برنامج لمكافحة الإرهاب، وهو أمر رفضته تلك الحكومة بشكل مبهم.

وحتى اليوم، وعلى الرغم من عدم صنع كوبا أسلحة نووية وعدم اعتزامها صنعها مطلقاً، فهي لا تعتبر دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما دامت أداة غير كافية وتمييزية تسمح بإقامة نادٍ لقوى نووية بدون أية التزامات حقيقية بترع الأسلحة. غير أن بلدنا، كمؤشر منه

وبلدي يتقدم لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وتريد ألمانيا أن تؤدي دوراً فعالاً في تنمية نظام الأمن العالمي داخل الأمم المتحدة وفقاً للخطوط العامة التي أوضحتها. وأود أن أطلب من جميع الأعضاء التصويت لصالحنا في الانتخابات التي تجرى في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فيليب بيريز روب، وزير الشؤون الخارجية لكوبا.

السيد بيريز روك (كوبا) (تكلم بالإسبانية): قبل سنة، اضطررنا إلى تأجيل الجمعية العامة بسبب الجريمة الغاشمة المرتكبة في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد شهدنا وقتها من العالم موجة من التضامن مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً مع عائلات ما يقارب ٣٠٠٠ من الضحايا الأبرياء الذين قضوا نحبهم من جراء هذا الهجوم الإرهابي الذي لا مبرر له.

وقد توفرت الشروط من أجل إقامة حلف دولي حقيقي برعاية الأمم المتحدة وقيادتها، مع الاحترام المطلق للأهداف والمبادئ المكرّسة في ميثاقها. وأعربت كل البلدان تقريباً، بصرف النظر عن الاختلافات الإيديولوجية والسياسية والثقافية والدينية، عن استعدادها للتعاون الفعّال في سبيل السعي إلى تحقيق هذه المصلحة المشتركة بلا أدنى شك.

بيد أنّه جرى فرض وجهة نظر أخرى. وعلى نحو غير اعتيادي، تمّ الإعلان بأن كل من لا يؤيد الحرب التي يقرها بلد واحد بمفرده، يعتبر حينئذ أنّه يقف إلى جانب الإرهاب. بل إنه جرى إبلاغ مجلس الأمن بأنّ ذلك البلد يحتفظ لنفسه بحق شنّ هجمات في المستقبل ضد بلدان أخرى. وشنت آنذاك حرب على نحو انفرادي، ما زلنا نجهل

الانتقائية واستعمال القوات المسلحة ضد السكان المدنيين؟ لماذا تتأمن ضمانات الإفلات من العقاب للأعمال التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، مما يجعل مجلس الأمن مكتوف الأيدي؟ لماذا لم يتم التحرك بصرامة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وبالتالي ضمان إعلان دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تكون عاصمتها القدس الشرقية؟ لماذا تتصرف القوة العظمى الوحيدة على وجه الأرض بشكل متباين بين قضية وأخرى؟ لماذا لا تتوقف عذابات الأمهات الفلسطينيات اللواتي يتعرض أبنائهن للقتل، تماما كالمدينين الأبرياء الذين سقطوا في ١١ أيلول/سبتمبر؟ هذه الأسئلة يجب أن تلقى أجوبة لدى الحاضرين في هذه القاعة الذين يحملون على أكتافهم مسؤولية ما يحصل حاليا في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

يبدو أن شن حرب جديدة على العراق قد أصبح أمرا محتملا؛ مما يشكل تصعيدا لحالة الاعتداء المتواصل الذي عاشه ذاك الشعب على مر السنوات العشر الماضية. يجري الحديث الآن عن "حرب وقائية" في انتهاك صريح لجوهر ومضمون ميثاق الأمم المتحدة.

إن كوبا تدافع عن المبادئ، بعيدا عن النفعية. وعليه، فهي تعترض على هذه الحرب اعتراضا قاطعا، حتى وإن كان هذا الأمر يشعر مؤيديها بالقلق. وهي لا تنطلق من دافع عداء للولايات المتحدة، مع أن حكومة هذا البلد ما برحت تفرض وتشدد على شعبنا حصارا مرت عليه أربعون سنة. ولكن الامتناع عن قول الحقيقة، بعيدا عن حسابات الجبن أو الحسابات السياسية، ليست ميزة الثوار الكوبيين. وعليه، تعلن كوبا أنها تعترض على أي تحرك عسكري جديد ضد العراق. إنها تفعل ذلك تذكيرا بتأييدها لقرار مجلس الأمن الذي طالب حكومة العراق بإنهاء احتلال الكويت.

على إرادة سياسية واضحة لدى حكومة كوبا وعلى التزامه بعملية فعّالة لترع السلاح تضمن السلام العالمي، فقد قرر الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعملنا هذا، نكرر الإعراب عن أملنا في أن يتم القضاء في نهاية الأمر على كل الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من واقع أن القوة النووية الوحيدة في الأمريكتين تتبع سياسة عدائية حيال كوبا لا تستبعد فيها استخدام القوة، فإن كوبا ستصادق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو التي وقّع عليها بلدي في عام ١٩٩٥.

وفي يوم كهذا اليوم، أود أن أكرر الملاحظة التي أدلت بها كوبا في الجلسة الماضية للجمعية العامة:

"لن يمكننا هزيمة الإرهاب إلا تحت قيادة الأمم المتحدة. فالتعاون، لا الحرب، هو السبيل إلى ذلك. فتتسيق الإجراءات، لا فرض الإرادة، هو الطريق.

"وتكرر كوبا التأكيد على إدانتها القاطعة للأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، وتكرر التأكيد على إدانتها للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وتكرر كوبا التأكيد على أنها لن تسمح باستخدام أراضيها أبدا للقيام بأعمال إرهابية ضد شعب الولايات المتحدة أو ضد أي بلد آخر". (A/56/PV.50، الصفحات ٢٧ و ٢٩ و ٣٠)

لماذا لم نشهد، في البحث عن حل عادل ودائم للسلام في الشرق الأوسط، الزخم نفسه الذي ظهر في شن الحرب في أفغانستان؟ لماذا امتنع البعض حتى عن التفوه ولو بكلمة واحدة لإدانة الاعتداءات ضد أرض فلسطين والجرائم المرتكبة بحق شعبها؟ لماذا لم نشهد أية إدانة للاغتيالات

إلغاء حق النقض وغيره من الممارسات غير الديمقراطية من هيئة يتسم عملها بالشفافية؛ إنني أتكلم عن وضع حد للمؤامرات السرية وللقرارات الأساسية التي تتخذها قلة قليلة في اجتماعات مغلقة ثم تفرضها على الآخرين.

واليوم، في الوقت الذي تتعرض فيه تعددية الأطراف لتهديد أكبر من أي وقت مضى، تدافع كوبا دفاعا قويا عن الحاجة إلى الحفاظ على التعددية في العلاقات الدولية. ولهذا، فقد شهدنا بإحباط تلك النهاية المخيبة للآمال للمفاوضات من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي دعمتها كوبا على أساس أنها ستكون هيئة غير متحيزة بالفعل وغير انتقائية وفعالة ومستقلة لتكمل نظم القضاء الوطنية. وإن استخدام مجلس الأمن كأداة لتعديل المعاهدة الدولية التي أدت إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، بحكم الأمر الواقع، أو فرض اتفاقات ثنائية مُذِلَّة على الدول الأخرى لإرغامها على نقض التزاماتها الدولية المترتبة على ذلك الصك، لا ينم عن الغطرسة فحسب، بل هو عمل غير مسؤول أيضا.

إن المحكمة الجنائية الدولية التي يُتَبَجَّح بإنشائها اليوم ليست الهيئة التي نحتاجها ولا تلك التي ناضلنا من أجلها، فهي خاضعة لمصالح سياسية تسلطية وأصبحت بالفعل ضحية محتملة للتلاعب، وهي مقيدة منذ ولادتها بقرارات عضو ما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فأَيُّ عدل دولي حقيقي يمكن انتظاره من هيئة تفتقد تعريف جريمة العدوان أو يمكن أن تتلقى التعليمات من مجلس الأمن من أجل إلغاء محاكمة ما أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى تلبية لطلب أحد أعضائه الدائمين؟ من يضمن ألا تصبح المحكمة في نهاية الأمر أداة تخدم نزعة التدخل والهيمنة من جانب أكثر البلدان قوة؟

وتؤكد كوبا هنا اليوم ما سبق أن عبرت عنه في مؤتمر قمة جوهانسبرغ الذي عقد مؤخرا: المطلوب هو

نحن نرى أن تطوير أسلحة التدمير الشامل اليوم عمل جنوني، لأن الطريقة الوحيدة المتاحة أمامنا لإرساء أسس السلام العالمي تكمن في نزع السلاح الشامل والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وإعادة توجيه الأموال التي تنفق حاليا على الأسلحة، إلى معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الملحة التي تعانيها البشرية.

ولقد كانت البلدان العربية حاسمة في رفضها لهذه الحرب، وغالبية البلدان الأوروبية لا توافق عليها. وينظر المجتمع الدولي بقلق متزايد إلى إعلان حرب جديدة على أساس اتهامات غير مبنية، وبتجاهل حقيقة أن العراق لا يمكن أن يشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا ما شنت حكومة الولايات المتحدة حربا جديدة على العراق، سواء فرضت تلك الحرب على مجلس الأمن، أو قررت من جانب واحد ضد الرأي العام العالمي، سنشهد تكريس قرن من الأحادية والتقاعد القسري لمنظمة الأمم المتحدة. وسيبدو آنذاك أن سنوات الحرب الباردة - بذكرها البعيدة من ثنائية القطب، والأخطاء والتناقضات - لم تكن بكل هذا العقم والخطورة التي تتسم بها هذه المرحلة التي تتكشف ملامحها على العالم الآن بلا رحمة.

ويجب إنقاذ الأمم المتحدة. وكوبا تدافع عن الحاجة إلى الحفاظ على المنظمة، وعن حاجتها إلى إصلاح عميق مع ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي عليها، لكن يجب أن يتم كل ذلك في إطار احترام ميثاقها وليس من خلال إعادة صياغته أو تشويه مقاصده ومبادئه. ولا بد في النهاية من السماح للجمعية العامة بأن تضطلع بالدور المحدد لها في الميثاق. ولا بد من تخليص مجلس الأمن من عدم المصادقية والشكوك التي تطارده الآن بحق، كيما يتحول إلى هيئة تمثيلية بالفعل. وأنا أتكلم عن حضور العالم الثالث وليس عن القوة العسكرية كمبرر للعضوية في هيئة ديمقراطية؛ إنني أتكلم عن

وتحقيق أهدافها الخيرة التي نصبو جميعا إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي.

ونود في هذا المقام أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود الحثيثة التي يبذلها معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون الدولي، والنهوض بدور الأمم المتحدة في هذا الإطار.

ونود في نفس الوقت أن نعرب عن تقديرنا للتقرير السنوي الذي أعده معاليه وشخص فيه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما تواجهه من عقبات، موضحا رؤيته المستقبلية لمنظمتنا التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته.

ولا يفوتني أيضا أن أرحب بانضمام كل من الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية إلى عضوية الأمم المتحدة، ولا شك أن انضمامهما سيكون إضافة هامة وإثراء لعمل هذه المنظمة نحو تحقيق الأهداف المنشودة على صعيد الأمن والسلم الدوليين.

ونحن في مدينة نيويورك الشهيرة، تمر بنا ذكرى الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونود مرة أخرى أن نعرب لأسر الضحايا الذين فقدوا في ذلك العدوان الأثيم عن عميق مواساتنا وتضامننا. كما نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا مع الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لكل أشكال إرهاب البشر الآمنين أينما كان.

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة من القلق والتوتر نتيجة استمرار التراجع الخطير الذي تشهده مسيرة السلام على كافة مساراتها، وخاصة المسار الفلسطيني الإسرائيلي. هذا التراجع الخطير سببه الرئيسي هو انحراف حكومة إسرائيل وخروجها عن الأسس والمبادئ العادلة التي

إعادة تأسيس المؤسسات المالية الدولية. ولا بد من إيجاد بديل شرعي لصندوق النقد الدولي. ولا بد أن يوجه عمل البنك الدولي نحو دعم الممارسة الفعلية لأكثر من ١٣٠ بلدا في العالم الثالث للحق في التنمية. ولا بد من توفير موارد مالية جديدة لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة الفقر والتخلف والمرض والجوع. ولا بد من إنقاذ منظمة التجارة العالمية من مصالح حفنة من البلدان الغنية والقوية وتحويلها إلى أداة تعمل في خدمة نظام عادل ومنصف للتجارة الدولية.

إن النتائج الهزيلة التي تمخض عنها مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ والموجة المحقة من الاستياء والشك التي أعقبتها تثير من جديد مسألة افتقار الدول الصناعية الرئيسية إلى الإرادة السياسية للتخلي عن جزء من امتيازاتها في سبيل إحداث تغيير حقيقي في النظام العالمي المجحف وغير المستدام الذي يصيب ثلثي سكان الكرة الأرضية اليوم بالفقر واليأس.

إنني أدرك أن ملاحظات كوبا قد لا تروق للبعض في هذه القاعة. بل، إنني أتفهم أنه يمكن تأويلها على أنها تهجم على بلد ما بشكل خاص. غير أن هذا ليس هو السبب. إذ يجب أن يستخدم الكلام للدفاع عن الحقيقة وهذا هو ما فعلته وستفعله كوبا دائما. نحن شعب صغير ونبيل أعلن منذ زمن طويل أنه بالنسبة لنا، نحن الكوبيين، "الوطن هو الإنسانية".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الدولة للشؤون الخارجية في عمان.

السيد يوسف بن علوي (عمان): السيد الرئيس، باسم حكومة سلطنة عمان، يسرني أن أعرب لكم عن أطيب التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، مؤكدا حرصنا على العمل معكم وعلى المساهمة المخلصة لإنجاحها

وقد رسخ قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) مفهوم قيام دولة فلسطينية معترف بها إلى جانب دولة إسرائيل وفي إطار تعايش سلمي بينهما. ومن هذا المنطلق فإن حكومة بلادي تدعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن، للقيام بمسؤولياتهم في حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتجاوب الجاد مع المساعي العربية والدولية.

وتساند حكومة بلادي المواقف العادلة للجمهورية العربية السورية في استعادة أراضيها في الجولان المحتلة ومطالبتها بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. كما تساند بلادي مواقف الجمهورية اللبنانية في استعادة مزارع شبعا المحتلة ومطالبتها إسرائيل بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الداعي إلى الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا.

إن الحالة الإنسانية العامة في العراق لا تزال مأساوية بسبب استمرار الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ آب/أغسطس عام ١٩٩٠. وعليه فإن بلادي لا تزال تؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بإعادة النظر في سياسة الجزاءات الدولية التي تفرض على الدول، بما يحقق رفع الضرر الإنساني الواقع على الشعوب ويأخذ كذلك بعين الاعتبار ما يتم على أرض الواقع من تنفيذ للقرارات الدولية من قبل حكومات الدول المستهدفة.

وتحدد بلادي دعوتها لمجلس الأمن للعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية في العراق، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة الحوار والمباحثات بين العراق والأمم المتحدة من أجل تنفيذ ما تبقى من التزامات دولية على العراق. كما تجدد حكومة بلادي دعوتها لمجلس الأمن إلى وضع آلية محددة

قامت عليها عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وسعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦ إلى فرض السلام باستخدام القوة المفرطة، بعيدا عن نص وروح قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بل ممارسة سياسة التسويف والتخويف والالتفاف على المواثيق والاتفاقيات الدولية الموقعة بين الأطراف المعنية وخرقها، الأمر الذي أدى إلى اشتعال المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها وصورها في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

إن حكومة بلادي تدين أي عمل إرهابي مهما كانت دوافعه وتستنكر جميع أعمال العنف بحق المدنيين الأبرياء، سواء على الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث أن استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يوفر الحل الناجع لوقف العنف وتحقيق الأمن كما تدّعي حكومة إسرائيل، أو إنهاء المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي. فانتهاك مقاومة الشعب الفلسطيني مرهون بانتهاك الاحتلال الإسرائيلي.

إن جميع الدول العربية تؤكد باستمرار على أن تحقيق السلام القائم على قواعد القانون الدولي والعدل والإنصاف خيار استراتيجي، وبذلت في هذا الصدد جهودا كبيرة، كان آخرها مبادرة السلام العربية التي صودق عليها بالإجماع خلال قمة بيروت التي انعقدت في شهر آذار/مارس من هذا العام. وقد لاقت هذه المبادرة التاريخية ترحيبا دوليا واسعا، باعتبارها جاءت وفقا لقواعد ومبادئ الشرعية الدولية وملزمة بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ شهر حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة، مقابل اعتراف الدول العربية بدولة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها.

تمكين البلدين من الاتفاق على وضع آلية فعالة لتسوية هذه القضية.

وإن بلادي، كسائر دول المنطقة، يهملها استقرار الأوضاع واستتباب الأمن في شبه القارة الهندية. وفي هذا الصدد، فإن بلادي تقدر تقديراً عالياً الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الخلاف بين الهند وباكستان وحثهما على أهمية الاستفادة من الدبلوماسية الدولية لإيجاد آلية فعالة من أجل تحقيق حل سلمي عادل ونهائي للنزاع في كشمير.

وبالنسبة لأفغانستان، فإننا نرحب بعودة هذا البلد إلى الأسرة الدولية، متطلعين إلى تحقيق واستتباب الأمن والاستقرار في ربوعه في ظل حكومة تعبر عن تطلعات جميع فصائل الشعب الأفغاني. وتقدر بلادي الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الحكومة الأفغانية في هذا الإطار واستمرار المجتمع الدولي في تقديم المعونات المالية والفنية لإعادة البناء وتوفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها الشعب الأفغاني بعد سنوات من المعاناة والحروب.

وانطلاقاً من المواقف الثابتة لبلادي، فهي تدين الإرهاب بجميع صوره وأشكاله. والتزاماً منها بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، فإنها تؤكد دعمها للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والتزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة ومن ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك المعاهدات والاتفاقيات في الإطار الإسلامي والعربي وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها بلادي. كما تعرب بلادي عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي ومسلّمات السيادة الوطنية، مع التأكيد على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي والعمل دوماً على تحقيق مبادئ العدل والإنصاف.

وواضحة، تحدد للعراق ما يجب القيام به لإنهاء معاناته المأساوية، والتوصل إلى رفع نهائي للعقوبات الاقتصادية بشكل كامل.

إننا في سلطنة عمان نشعر بالتفاؤل والسرور لما حققته القمة العربية في بيروت من أجواء إيجابية وخلق روح من التقارب والتفاهم بين العراق والكويت. وفي هذا الإطار ترحب بلادي بمبادرة العراق بإعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت وتحت الحكومة العراقية على التمسك بخيار مواصلة الحوار الإيجابي والمباحثات الجادة لتنفيذ بقية الالتزامات المترتبة على قرارات مجلس الأمن، ومنها على وجه التحديد ما يخص الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. وفي هذا الإطار نحث الحكومة العراقية على التعاون مع اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لالتهاء من هذا الملف الإنساني.

وتؤكد حكومة بلادي على الدوام بأن استكمال الملف العراقي لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال العمل الدبلوماسي المتواصل والجاد من قبل الجميع وعبر قنوات الأمم المتحدة وأية وسائل سياسية أخرى داعمة ومتاحة. ومن هذا المنطلق، فإننا لا نرى مبرراً لأي عمل عسكري ضد العراق. ولذا فإننا نرحب بخطاب فخامة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في بداية المناقشة العامة في هذه القاعة، وعلى وجه الخصوص معالجة الأزمة مع العراق من خلال مجلس الأمن.

وتتابع حكومة بلادي باهتمام وتفاؤل الاتصالات الرسمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الخلاف الدائر بينهما حول الجزر الإماراتية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ونأمل أن تؤدي هذه الاتصالات والمباحثات إلى

الخليجية المباركة عن العديد من القرارات والإنجازات، كان في مقدمتها التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين الدول الأعضاء والاتفاق على توحيد التعرفة الجمركية تمهيدا للبدء بتطبيق الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء مع مطلع العام القادم بإذن الله. كما اتخذ قادة دول المجلس قرارا بالعمل على إيجاد عملة خليجية موحدة. ولا شك أن هذه التطورات على صعيد العمل الخليجي المشترك من شأنها أن تعزز من متانة البنية الاقتصادية وتيسر التجارة البينية وترفع القدرة التنافسية الخليجية إلى جانب التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية الأخرى، فضلا عن النهوض بالقوى العاملة والقطاع الخاص بدولنا وجذب مزيد من الاستثمارات والمبادرات الحرة والشراكة التجارية، سواء مع محيطنا العربي الأوسع أو مع بقية الدول الصديقة والأسواق العالمية.

ومن أبرز نتائج قمة مسقط كذلك قرار القادة دعوة الجمهورية اليمنية للانضمام إلى عدد من مؤسسات العمل الخليجي المشترك. ويأتي ذلك في إطار الرغبة المتبادلة والإيمان العميق لدى الجانبين بدخول اليمن لمنظومة مجلس التعاون بصورة تدريجية ومدروسة تتواءم مع المعطيات والظروف الإيجابية التي تشهدها المنطقة.

ترتكز نهضة سلطنة عمان المعاصرة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم قابوس بن سعيد على العديد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى بناء الإنسان وسلامته ورفاهته. وتعمل حكومة بلادي باستمرار على تحقيق التوازن بين المشاريع التنموية والحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية. وإن سجل سلطنة عمان حافل بما تحقّق من إنجازات وما تقوم به الحكومة من خطوات متواصلة ووضع استراتيجيات وطنية وتشريعات وحوافز مجزية في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والتصحر. غير أنه لا يخفى على الجمعية أنه توجد تحديات كبيرة تهدد ببيتنا،

وفي هذا الصدد، فإن سلطنة عمان تساند الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يُعنى بالإرهاب ويكون برعاية الأمم المتحدة وذلك من أجل إيجاد تعريف عالمي محدد للإرهاب ووضع آلية لمعالجته واستئصاله.

إن إيمان بلادي عميق بأن انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها من شأنه أن يعزز ويصون الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتالي، فإن اسم سلطنة عمان في سجل الانضمام إلى تلك المعاهدات واقع مشهود. ومن نفس المنطلق، فإن بلادي تدعو إلى ضرورة اتخاذ كافة الخطوات العملية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتطالب في هذا الإطار بانضمام إسرائيل إلى كافة المعاهدات ذات الصلة، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للرقابة وفق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه خلق مناخ إيجابي ووضع حد للتسلح في المنطقة.

إن بلادي تدعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في جهودها الرامية إلى تخليص العالم نهائيا من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل. وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص إلى وضع البرامج الزمنية الكفيلة ببلوغ هذه الغاية في أقرب الآجال. وفي هذا الشأن، فإن حكومة بلادي تشي على الاتفاق الذي تم بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حول خفض ترسّاني أسلحتهم النووية.

ترأس بلادي خلال هذا العام الدورة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث استضافت مسقط أعمال المجلس الأعلى لقادة الدول خلال شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد تمخضت هذه القمة

مرحلة ما، سنصل أيضا إلى مدى ما يمكن عمله من خلال القوة العسكرية وإجراءات الشرطة وحدهما لوقف الإرهاب. وحتى عندما يكون واضحا أن استخدام القوة العسكرية ضروري ومبرر، كما كان الحال بالنسبة للقاعدة وطالبان، فإن القوة العسكرية ليست ردا كافيا في أي حال من الأحوال. ونواجه الآن في أفغانستان بالحاجة إلى استخدام طائفة كاملة من القدرات المدنية لإدارة الأزمات، وبالحاجة إلى التزام طويل الأجل للإعمار وتنمية اقتصاد مستقر خال من المخدرات، وتمكين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في بلد عانى من الحرب والتزاع على مدى عقود. وما أفغانستان سوى مكان واحد من أماكن عدة في عالم اليوم يلزم فيها هذا الالتزام من جانب المجتمع الدولي.

ويجب علينا أيضا أن نفهم الظروف التي يمكن فيها أن يعتبر بعض الناس حتى الإرهاب مبررا. وهذا القول لا يعني أي تفهم للإرهاب العشوائي. فالإرهاب جريمة يجب محاكمة مرتكبيها أمام العدالة بغض النظر عن دوافعهم.

ومن المهم جدا التشديد على ضرورة تعزيز سيادة القانون. وعندما يهاجم الإرهابيون الديمقراطية والإنسانية والعدالة، لن تتمكن ولا يجوز لنا أن نخارهم بوسائل تتعارض مع القيم الأساسية التي يهاجمونها. لقد آن الأوان لنستعرض بصراحة التدابير التي اتخذت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ونصحح أية تجاوزات غير مقبولة لدى المجتمعات التي تقوم على الحرية والعدالة.

لقد مرت سنوات عديدة منذ أن طرحت فكرة المحكمة الجنائية الدولية، ويمكن النظر إلى إنشائها على أنه أحد إنجازات الأمم المتحدة الكبيرة. المحكمة لم تنشأ أصلا للتصدي للإرهاب، ولكن من الواضح أن أهميتها ازدادت، ولم تضعف، بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وهذه المحكمة هدف انتظرته فنلندا والاتحاد الأوروبي مدة طويلة، ويجب ألا

سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ومن هذه التحديات في منطقتنا عدم توفر المياه الكافية لمواكبة النمو السكاني ومتطلبات التنمية الصناعية، الذي بدوره سيزيد من مخاطر وهواجس مدهامة التصحر في بلداننا، الأمر الذي يحتم علينا مجتمعين أن نتعاون لمعالجته بتكثيف البحث العلمي وتعزيز الموارد اللازمة لذلك.

إننا، على كل حال، نشعر بالتفاؤل في ضوء مشاركة بلادي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ. ونود التعبير عن اهتمامنا بالنتائج التي خرج بها هذا المؤتمر.

وإننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح والخروج برؤية مستقبلية متجددة لخدمة البشرية، على أساس الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحترام أحكام الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكر الأعضاء بأن الوقت المحدد للإدلاء ببيانات هو ١٥ دقيقة، وأحثهم على تعديل بياناتهم لتتضمن مع المدة التي اتفق عليها.

السيد تيوميويو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): بعد عام من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الرهيبة، نحى ذكرى الأبرياء الذين سقطوا ضحية تلك الجرائم. وأفضل طريقة للتعبير عن احترام ذكراهم هي أن نتصدى للإرهاب في جميع جوانبه العديدة وللأخطار التي تهدد أمن البشرية، وأن نتخذ الإجراءات اللازمة حيالها. لقد تغير العالم على نحو لا رجعة عنه، وإن كنا لا نستطيع بعد أن نقول كيف تغير بالضبط. ولا نعرف حتى ما إذا كان رد فعلنا الفوري قبل عام قد استخدم بنجاح لجعل العالم مكانا أفضل للعيش فيه وأكثر أمانا.

أفغانستان لم تعد قاعدة للإرهاب العالمي، والجهود المشتركة التي تبذل لاقتلاع شبكات الإرهاب تحرز تقدما، ولكن التهديد بوقوع هجمات جديدة لم تتم إزالته. وفي

أنقذت عمليات الأمم المتحدة للمحافظة على السلام من الأرواح ما لا يمكن إحصاؤه. غير أننا نعرف أيضا أن أرواحا أخرى كثيرة أزهقت عندما لم تتمكن الأمم المتحدة من العمل أو لم يسمح لها بالعمل. وكان السبب في هذا انعدام الإرادة السياسية أو سيطرة المصالح القومية في مجلس الأمن. وأود أن أكرر هنا أن ولاية مجلس الأمن تقضي بالعمل باسم كل الدول الأعضاء.

وخلال تاريخ الأمم المتحدة، تطورت فكرة المحافظة على السلام إلى درجة كبيرة من مجرد عمليات عسكرية إلى جهود معقدة ومستمرة تمتد في بعض الحالات إلى بناء الأمم. ومن العناصر المتنامية لهذا التطور إدارة الأزمات المدنية. وتجب زيادة الدعم لها. كما يجب أن تقوم إدارة الأزمات برمتها على أساس من التعاون التلاؤم العريضين. وغالبا ما تكون الأزمات الحالية المعقدة أكثر مما تستطيع أية منظمة معالجتها بمفردها. وعلى جميع المنظمات الإقليمية أن تعمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المشتركة في تحمل عبء المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ما زالت منطقة الشرق الأوسط المنطقة التي تتركز فيها شواغلنا إلى أقصى الحدود. ولم يزد الصراع بين إسرائيل وفلسطين إلا سوءا. ونحن نؤيد جميع الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية في سبيل تفعيل عملية السلام مرة أخرى على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونؤيد جهد السلطة الفلسطينية للإصلاح الذي كان لنا حق المطالبة به، ونتوقع أن تبذل ١٠٠ في المائة من الجهد لإيقاف كل الأنشطة الإرهابية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يُمنح الفلسطينيون الأمل في التزام وجدول زمني واضح لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة. ويجب منح السلطة الفلسطينية من الموارد والظروف ما يمكنها من القيام بمتطلبات المجتمع الدولي وبما يحق للشعب الفلسطيني أن يتوقعه منها.

نسمح بتقويضها. ويجب ألا تصبح المحكمة موضوع نزاع دولي. ويجب أن نحميها بوصفها مؤسسة قضائية فعالة ومستقلة ليتسنى لنا إقناع الدول، التي بقيت خارجها، بأن تنضم إلينا في جعلها عالمية حقا.

والإرهاب ليس سوى خطر واحد من بين الأخطار العديدة التي تهدد أمتنا والتي لا يمكن ربطها بتهديد الحروب التقليدية بين الدول الأمة.

وفي عالم تقوم فيه سياساتنا للدفاع القومي كلها وجهودنا لبناء أمن جماعي على الحاجة إلى شن الحرب التقليدية أو الحيلولة دون قيامها، نستشعر الحاجة الآن إلى تفكير جديد وخلاق. إن القوة العسكرية لم تصبح عاجزة إلى حد ما عن ضمان الأمن فحسب بل أصبح من الواضح أيضا أننا لا نستطيع احتواء هذه التهديدات بالعزلة أو بالعمل الانفرادي.

إن للأمم المتحدة وللمجلس الأمن التابع لها مسؤولية عالمية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين. وإن الأرواح البشرية قيمة متساوية في كل أرجاء العالم. والناس في حالات الأزمة في حاجة إلى الحماية وإلى عمل المجتمع الدولي. فالأزمات الفردية والصغيرة يمكن أن تتحول إلى تهديدات كبيرة للسلام والأمن الدوليين. وعلى الدول الأعضاء أن تقدم للأمم المتحدة كل ما هو ضروري لاتخاذ التدابير القادرة على منع الأزمات وإدارة الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. وهذا العمل في حاجة إلى الالتزام بتعددية الأطراف التي يجب أن تكون فوق المصالح القومية والأحادية. ولا يمكن ممارسة التعددية حسب الطلب وعندما تكون مربحة فقط. إن المصالح العالمية تتطلب عملا عالميا.

ومن قصص النجاح في تاريخ الأمم المتحدة التي لا يمكن إنكارها أنشطة المنظمة في مجال نزع السلاح. لقد

في الوقت ذاته، ما من جدال حول كون العولمة لم تُفد كل شخص وكل بلد بقدر متساو. إن العولمة قادرة على تعريض البيئة والمعايير الأساسية للعمل ولنقابات العمال للمخاطر والتهديد، ويمكن لها أيضا أن تتحدى الثقافات القومية وثقافات الأقليات. كما يمكن أن تكون ضارة اجتماعيا. وعلى الرغم من هذا، فالعولمة بوجه عام لا مفر منها وقد تكون ذات إمكانيات إيجابية. وللأمم المتحدة دور هام في إدارة العولمة وكبح جماحها لصالح الجميع. وعلىنا، نحن الدول الأعضاء، أن نشارك في ذلك العمل مشاركة كاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي الأونرابل السير راي ناماليو وزير الشؤون الخارجية والهجرة في بابوا غينيا الجديدة.

السير راي ناماليو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): باسم شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة، أشارك المتكلمين الذين سبقوني إلى المنصة في تهنئتك سيدي على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ويدل انتخابكم رئيسا للجمعية على التقدير العظيم الذي يكنه المجتمع الدولي لكم ولبلادكم، الجمهورية التشيكية.

كما انتهز هذه الفرصة للإعراب عن امتنان وفد بلادي الخالص لسلفكم، السيد هان سيونغ - سو من جمهورية كوريا، لرئاسته الممتازة لأعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أسجل تقدير بلادي العميق للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، لقيادته المستمرة والقوية ومهاراته الدبلوماسية الضخمة في معالجة الكثير من المسائل الدولية الملحة التي تواجهنا اليوم.

وبدون التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن أي عمل عسكري في المنطقة يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة وغير متوقعة. ومن المحتتم أن تبقى الجهود المبذولة لحمل العراق على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن دون شروط ضمن مسؤوليات الأمم المتحدة.

كان تعداد العالم حينما أنشئت الأمم المتحدة ٢,٤ بليون نسمة. والآن زاد عددنا عن ٦ بلايين، وسيستمر النمو السكاني، رغما عن انخفاض معدله قليلا، إلى أن يصل هذا الرقم إلى ما لا يقل عن ١٠ بلايين قبل أن يتوقف. هذا تحد خطير للبشرية. وليس أماننا على أكثر تقدير سوى عقود قليلة لجعل نماذجنا الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية تتواءم ومقتضيات التنمية المستدامة. وهذا ليس تحديا بيئيا فقط. وعلى الأمم والشعوب أن تتعلم كيف تعيش وكيف تعمل معا في عالم مستمر في التقلص وحيث لا يستطيع أحد أن يدير شؤونه على انفراد.

وفي عالم تتسارع عولته، أصبحت الحاجة إلى التعاون الدولي الوثيق أكثر وضوحا. واتخاذ قرارات في ناحية من العالم له الكثير من الآثار في نواح أخرى. وقد يؤدي هذا بسرعة إلى زيادة الفجوة والانقسامات بين البلدان وفي داخلها أيضا. وسيحدث التنفيذ الشمولي لإعلان الألفية أثرا هاما في تضيق تلك الفجوة. ومن الأمثلة الإيجابية على الطرق التي نستطيع استخدامها لبلوغ أهداف إعلان الألفية هو المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (المشاركة الجديدة)، التي تبين الرغبة الحقيقية للأمم الأفريقية في الاضطلاع بالمسؤولية عن مستقبلها. وتعلق فنلندا أهمية كبيرة على تنفيذ المشاركة الجديدة.

وللعولمة إمكانية خلق الثروة عن طريق التقاسم الدولي للعمل واستخدام الموارد بكفاءة أكبر. وباستطاعتها زيادة الحرية الفردية، وجعل المجتمعات أكثر انفتاحا. ولكن

تعزيز وتطوير العلاقات الأساسية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

ونعتمد تعميق العلاقات مع جيراننا الأقربين والتركيز بقدر أكبر على تشجيع التعاون التجاري والاقتصادي والاستثمار والتعليم والتدريب.

وبلدي، كبلد جزري صغير نام، وكعضو متأثر بالقرية العالمية، يؤيد تأييدا كاملا الإعلانات وخطط العمل التي اعتمدها المؤتمرات العالمية الأخيرة. ونؤمن بأن المؤتمرات الدولية مثل مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ وخطط عملها هي مخططات لحل الكثير من التحديات والاحتياجات العالمية الملحة، بما في ذلك القضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛ والتدهور البيئي؛ والتغيرات المناخية؛ والحد الاجتماعي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وغيرها من الأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها. كما أنها تردد أصوات أغلبية سكان العالم الذين يعيشون في فقر ويكافحون من أجل التغلب على التحدي الأكبر على الإطلاق - تحدي البقاء على قيد الحياة.

هذه الإعلانات وخطط العمل هي بمثابة تفصيل وتوضيح أكبر لإعلان الألفية التاريخي وأهدافه التنموية، الذي وقع عليه جميع رؤساء دولنا وحكوماتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن التحدي يكمن في صياغة شراكات عالمية جديدة من أجل التغيير - شراكات تتحالف من خلالها البلدان المتقدمة النمو والنامية معا وعلى حد سواء لمواجهة القضايا التي تواجه المجتمع العالمي في الألفية الجديدة هذه. وتشمل هذه الشراكات أيضا المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بسويسرا، أحدث الأعضاء الجدد للأمم المتحدة وتمنئها. ونتطلع إلى انضمام تيمور الشرقية إلى عضوية الأمم المتحدة.

وتشيد بابوا غينيا الجديدة بالإرادة السياسية والحكمة اللتين أظهرتهما كل الأطراف، وهي إندونيسيا وأستراليا والبرتغال والأمم المتحدة، فيما يتعلق بتيمور الشرقية. كما نمتدح شعب سويسرا لقراره الجماعي بالانضمام رسميا إلى الأمم المتحدة.

مع انتخاب حكومة جديدة في بلادي، أدلى مؤخرا رئيس الوزراء، الرايت أونرابل السير مايكل سوماري، ببيان مفصل للأمة حول بعض التحديات التي تواجه اقتصادنا وما نحتاجه للعودة به إلى طريق الانتعاش. وقد حدد مجالات وقطاعات معينة بحاجة إلى إجراءات علاجية.

على الصعيد المحلي، نفتقر إلى القدرة على التصدي لهذه التحديات وعلى بلوغ هذه الأهداف القيمة. والمشكلة تتفاقم أكثر، وقد مرتنا بتقوض بسوء الحكم، والإدارة الاقتصادية غير المؤهلة، وتزايد الفساد، وتناقص ثقة الناس بالقيادة السياسية وبأساسيات الحكم التمثيلي.

وإن الحكومة الجديدة في بابوا غينيا الجديدة لعازمة على رسم مسار جديد لمعالجة هذه المشاكل.

وتم اتخاذ مبادرات محددة لتعزيز التجارة والاستثمار وتوسيع الآفاق الاقتصادية. فبلدان المحيط الهادئ الأعضاء في مجموعة جزر أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، إلى جانب الدول الأعضاء من أفريقيا ومنطقة الكاريبي تسعى الآن إلى التفاوض مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقات محتملة للشراكة الاقتصادية.

لقد أعلنت مؤخرا محور اهتمام السياسة الخارجية لحكومتنا. وقلت إن السياسة العامة ينبغي أن تقوم على

بنشاط عدد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الكنائس والصليب الأحمر.

إن تغير العالم من نظام علاقات بين القوى الإمبريالية إلى شراكة بين دول ذات سيادة من خلال تصفية الاستعمار يعد من أهم إنجازات الأمم المتحدة في القرن الماضي. ولن تكتمل العملية، التي يجب أن تكتمل، ما لم تمارس الأقاليم الـ ١٦ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وينبغي لمنظمتنا أن تراقب التطورات في كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو وفي الأقاليم الـ ١٤ الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواردة في قائمة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة. إن الحجم والبعد والكثافة السكانية يجب ألا تكون المعايير التي تؤهل أو تحد من ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف. وإن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، في اجتماعهم الذي عقده الشهر الماضي في فيجي، أعادوا مرة أخرى التأكيد على دعمهم لهذا المبدأ.

إن منتدى جزر المحيط الهادئ، باستثناء استراليا ونيوزيلندا، يتألف من بلدان الجزر الصغيرة الآمنة على أكبر مساحة بحرية في العالم. وهذا المحيط غني بالموارد البحرية الطبيعية. ولكن بلدان المنطقة لا تملك قدرات بشرية ومالية. وتكنولوجيا التحكم وإدارة وضمان تلك الموارد من أجل مصلحة أجيالنا والأجيال القادمة.

واعتمد منتدى جزر المحيط الهادئ الأخير السياسة البحرية الإقليمية لجزر المحيط الهادئ العامة، لضمان الاستخدام المستقبلي المستدام لمحيطاتنا ومواردها من جانب التجمعات السكانية في الجزر والشركاء الخارجيين.

إن شعوب جزر المحيط الهادئ لم تحصل على نصيبها العادل من الفوائد الناتجة عن استخراج الموارد الطبيعية ضمن

وستكون هذه الشراكات ضرورية إذا ما أريد للآمال الإنسانية المشتركة في السلام والأمن والتنمية المستدامة والحياة الأفضل أن تتحقق.

ما فتئت بابوا غينيا الجديدة تواجه في العقد الأخير صراعا محليا في إقليمنا في بوغنغفيل. وعلى غرار كل الحكومات السابقة، ستواصل الحكومة الحالية معالجة الحل السلمي المستمر لهذا الصراع على سبيل الأولوية.

وتود بابوا غينيا الجديدة اغتنام هذه الفرصة لكي تعرب عن امتنانها للأمم المتحدة على دورها لحل هذه الأزمة. ولقد اقتضى هذا الصراع، في حقيقة الأمر، التزامات جوهرية من موظفين وأموال من جانب الأمم المتحدة والبلدان المجاورة والحكومات، بما في ذلك حكومتنا.

وأود كذلك أن أسجل امتناننا لحكومات استراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو على إسهاماتها بموارد مالية وبشرية لفريق الرصد المعني بالسلام الإقليمي لإعادة السلم والأمن للجزيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على توصيات الأمين العام، وبتعاون وثيق بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وأطراف بوغنغفيل، وافق مجلس الأمن على توسيع دور مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنغفيل للرصد والمساعدة في جمع الأسلحة، وخزنها والتخلص منها، بموجب اتفاق بوغنغفيل الجديد.

ويسرني أن أقول إن المرحلتين الأولى والثانية من برنامج التخلص من الأسلحة حققنا تقدما طيبا؛ لكن الكثير ما زال مطلوباً عمله.

إن شركاءنا من استراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصلون تقديم الموارد لنا للتجديد والعمل التنموي. واشترك في العمل

تغير المناخ. وإننا نحث تلك الأطراف على ترجمة الأهداف الملزمة قانونيا والخاصة بهم إلى أعمال ملموسة لتخفيض انبعاث الغازات في بلدانهم.

ونرحب بدعم اليابان والاتحاد الأوروبي، ومؤخرا جدا، الصين وروسيا لبروتوكول كيوتو. ونحث الولايات المتحدة وأستراليا على الانضمام إلى الجهود الدولية باتجاه معالجة هذه القضية، بما في ذلك عن طريق التصديق على بروتوكول كيوتو.

أعاد زعماء جزر المنتدى أيضا التأكيد على استمرار شواغلهم الجدية إزاء نقل المواد المشعة عبر المنطقة. ودعوا تلك الدول التي تقوم بهذه النشاطات إلى قبول مسؤولياتها الكاملة ومسؤولياتها القانونية عن التعويض عن أي ضرر قد ينتج، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن نقل المواد المشعة عبر المنطقة.

لقد زاد الاحترار العالمي عدد حالات الإصابة بالأمراض مثل الملاريا في المناطق الأكثر ارتفاعا من بلدنا. وهذا ما زال يشكل تهديدا رئيسيا لبابوا غينيا الجديدة، لا سيما في المنطقة ذات الكثافة السكانية الأعلى - منطقة المرتفعات.

وبابوا غينيا الجديدة لم تفلت من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما أن السل بدأ بالتفشي مرة أخرى، ولذلك هناك حاجة ملحة للبحث عن تدابير وقائية من هذه الأمراض.

وفي هذا الصدد نرحب بإعلاني حكومتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن حكومات أخرى، بأنهما ستخصصان موارد مالية كبيرة لبرامج القضاء على هذه الأمراض في البلدان النامية.

وتوافق بابوا غينيا الجديدة على النداءات التي أصدرها المجتمع الدولي مؤخرا لإصلاح وإعادة هيكلة ميثاق

المساحة الشاسعة لمخيطها. فعلى سبيل المثال، تدل الإحصاءات على أن قيمة الصيد في عام ٢٠٠٠ في وسط وغرب المحيط الهادئ بلغت ٢,٥ مليار دولار سنويا، ولكن بلدان المحيط الهادئ لم تحصل إلا على جزء ضئيل منها هو ٦٦ مليون دولار من خلال رسوم الترخيص. وهذا الوضع يجب أن يعاد النظر فيه وتغييره.

فأكثر من ٨٠ في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة يعيشون في القرى الريفية، حيث يعتمدون مباشرة على الأرض والأهوار والبحيرات والبحر من أجل رزقهم.

إن دستورنا الوطني يلزم البلد بالحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة المتنوعة في البلاد واستخدامها وتطويرها من أجل الفائدة المشتركة ومصلحة الأجيال القادمة. ولذا تحدثت بابوا غينيا الجديدة بشكل قوي وتنازلت بنشاط مجموعة كبيرة من المسائل البيئية.

وكأي عضو آخر في منتدى جزر المحيط الهادئ، تلتزم بابوا غينيا الجديدة التزاما كبيرا ببرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحث بشكل قوي على تنفيذه بشكل كامل.

وتواصل بابوا غينيا الجديدة، سويا مع الدول الجزرية النامية الأخرى، إعادة التأكيد على عميق القلق إزاء الأثر العكسي لتغير المناخ وتقلب المناخ وارتفاع مستوى البحر، لا سيما بالنسبة للجزر الصغيرة منخفضة الأراضي التي تعاني بالفعل من مشاق جسيمة. ولذلك سنواصل التشديد على الحاجة الملحة إلى اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور رائد في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وانسجاما مع ذلك، وقعت بابوا غينيا الجديدة وصادقت على كل من اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو. ونؤمن بأن بروتوكول كيوتو يمهّد الطريق لبلدان المرفق الأول للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية

ومجلس الأمن يجب إصلاحه وزيادة عضويته في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ويجب أن يراعي مصالح كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية.

ورغم أن مما يثلج صدر بابوا غينيا الجديدة وجود دلائل إيجابية عامة على التقدم صوب حسم الصراعات وضمان السلام في مناطق عديدة من العالم، فإن القلق لا يزال يساورها من جراء استمرار الصراع في الشرق الأوسط. ونعتقد أن العنف لن يحسم الصراع. ونطالب كلا من إسرائيل والقيادة الفلسطينية بالجلوس على طاولة المفاوضات لمناقشة القضايا المعلقة بغية حسم الصراع بالطرق السلمية.

ولا يفوتني أن أنوه بأن ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وافق الذكرى الأولى للهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعرب بابوا غينيا الجديدة وحكومة وشعبها عن تعاطفها مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها ومع أسر الضحايا الذي ينتمون إلى بلدان كثيرة في المأساة والمعاناة اللتين حدثتا قبل عام عندما أصاب الإرهاب مدينة نيويورك العظيمة هذه وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا.

ورغم بعدنا عن هذا الحدث الفاجع، فإننا نشاطر الحزن العميق الذي يشعر به العالم أجمع، كما نشاطر الإعجاب بالشجاعة والتضحية الفائقتين اللتين تحلى بهما الكثيرون ممن شاركوا في جهود الإنقاذ. إن مشاعرنا مع من يواصلون الحداد.

وتضم بابوا غينيا الجديدة صوتها إلى جميع دول وشعوب العالم المحبة للحرية في التنديد بالإرهاب بجميع أشكاله البغيضة. ولا يمكن تبرير الهجمات الإرهابية أبدا. ويجب بوجه خاص شجب الإرهاب الذي يؤدي بشكل طائش بحياة من هم أكثر براءة وأشد ضعفا.

وولايتي مؤسستي بريتون وودز: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فيجب على هاتين المؤسستين أن تعيد رسم سياساتهما وأن تركزا تركيزا أكبر على تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، بدلا من إعادة بناء الاقتصادات.

ويجب أن تكون سياسات الإقراض التي تتبعها المؤسسات أكثر يسرا ومرونة في مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية والأقل نموا. ويجب أن يكون الهدف النهائي نقل الموارد إلى المحتاجين والمهمشين والمنبوذين من المجتمع لكي يفتخروا بملكية حصائل المبادرات الجديدة المتخذة في بلدانهم.

لقد جرى الاتفاق على الطريق إلى الأمام بموجب برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة وجدول أعمال القرن ٢١ وفي المؤتمرات التي عقدت مؤخرا بشأن البلدان النامية غير الساحلية وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل.

غير أنني يجب أن أؤكد أننا لاحظنا حتى الآن افتقارا إلى التنفيذ الفعال لكل من برنامج عمل بربادوس وجدول أعمال القرن ٢١. أما المعونة الدولية والمساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان النامية لبناء البنية التحتية الضرورية وقدرات الموارد البشرية وغيرها من الاحتياجات الأساسية فإن الزيادة فيهما كانت قليلة أو معدومة. وهذا في رأينا المتواضع، يجب أن يتغير إذا أريد للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والأقل نموا، أن تحقق النمو والتنمية المستدامين.

وتقوم حاجة ملحة إلى إصلاح وإعادة هيكلة الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية ووكالاتها، فضلا عن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية توضيح الديناميات الجديدة والتغيرات التي حدثت مؤخرا.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لسعادة الأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الرفيع المستوى الذي عرضه علينا عن أعمال منظمتنا، متمنيا له المزيد من التوفيق والنجاح في أعماله ومهامه.

ويسعدني في هذا المقام أن أنقل إليكم وإلى جميع المشاركين في هذه الدورة تحيات فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، وأمنيته الصادقة بأن تتكامل أعمال الدورة بالنجاح، خاصة وأنها تنعقد في ظروف دولية هامة وخطيرة تعيشها أمتنا وشعوبنا.

تنعقد هذه الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، والعالم لا يزال يعيش آثار الأعمال الإرهابية والكارثة المروعة والمأساوية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، والتي مثلت تطورا خطيرا في الأعمال الإرهابية استنفر المجتمع الدولي، وفرض عليه حشد كل طاقاته لمواجهة هذا الخطر الذي يترتب بالجميع ويهدد الأمن والاستقرار الدولي. إن انتشار الإرهاب الدولي والتمن الباهظ الذي كلفه للعديد من الدول والشعوب بدون تمييز، ومنها بلادي، قد جعل من مكافحة الإرهاب التزاما ومسؤولية لحماية الأمن والاستقرار والتنمية.

إن بلادي من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب وتضررت منه، وما زالت أضراره تلحق بها إلى هذا التاريخ. وهي لم تتردد في الإسهام بكل جهد لمحاربته كخطر يهدد الجميع، ولطالما لفتت أنظار المجتمع الدولي قبل أحداث أيلول/سبتمبر من العام الماضي إلى أهمية توحيد الجهود لمكافحة والقضاء عليه قبل استفحاله.

وبلادي، وهي تبذل كل جهودها من أجل مكافحة الإرهاب، فإنها تؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر دولي للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة حتى نصل إلى تعريف موحد له،

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة وتدعم تماما جميع الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

السيد الرئيس، لقد اختتمت ببيانكم الافتتاحي في هذه الجمعية بمناشدة الدول الأعضاء أن تركز على ما تنشأطره وبخاصة رغبتنا في العيش في عالم يسوده السلام والأمن، وتحترم فيه القيم والمبادئ المعرب عنها في ميثاق الأمم المتحدة. وتنشأطر بابوا غينيا الجديدة رؤيتكم والثقة التي ارتكز عليها بيانكم.

وإذا ركزت دول العالم - بتنوعها العظيم - على ما تنشأطره، فسنبني ونكفل عالما أفضل يجري فيه تقاسم منافع التنمية الاقتصادية وتسخر فيه معجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الطب الحديث، لصالح الخير العام للبشرية. ولكن لا يمكن تحقيق أي من ذلك دون إرساء دعائم السلام الحقيقي الدائم.

ختاما، أود أنؤكد من جديد التزام بابوا غينيا الجديدة الصارم بما رسمته من خطوط عريضة وأن أكرر أن الشراكات العالمية والإقليمية والمحلية لتدعيم التنمية المستدامة هي وسيلة التصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اشكر وزير الشؤون الخارجية والمهجرة في بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به الآن. وأعطي الكلمة لمعالي السيد أبو بكر القري، وزير الشؤون الخارجية في اليمن.

السيد القري (اليمن): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن أحر التهاني لانتخابكم رئيسا لدورتنا هذه، متمنيا لكم التوفيق في إدارتكم لأعمال هذه الدورة، لما عرفته فيكم شخصا من قدرات دبلوماسية رفيعة. وأشكر أيضا سلفكم على حسن إدارته لأعمال دورتنا السابقة.

كما حدث لاتفاقات أوصلو وكامب ديفيد وشرم الشيخ، حسبما أعلن شارون مؤخرا.

إن الجمهورية اليمنية، وانطلاقا من حرصها على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، لتؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بالتخلص من ترسانتها النووية وإخضاع منشآتها للرقابة الدولية، والعمل على ضمان أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن سياسة الحصار المفروضة على بعض البلدان العربية والإسلامية، وفي مقدمتها العراق، من القضايا التي يجب أن نواجهها لإيقاف الأضرار الجسيمة التي لحقت بالشعب العراقي.

وفي هذا السياق، فإنني أؤكد موقف بلادي الداعي إلى رفع الحصار عن العراق، ورفض استعمال القوة ضده، طالما التزم العراق بقرارات الشرعية الدولية.

والجمهورية اليمنية لتنبّه هنا إلى خطورة استخدام القوة ضد العراق، وإلى العواقب الوخيمة التي ستلحق بالمنطقة إذا ما تم استخدام القوة وتغليب هذا الخيار على النهج السلمي الذي يمكن من خلاله حل أي خلاف يتعلق بعودة المفتشين الدوليين واستجلاء حقيقة ما يتردد من شكوك عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

كما ندعو إلى رفع الحصار عن ليبيا والسودان وكوبا، وإلى التزام الحوار كوسيلة للوصول إلى حلول عادلة تضمن حقوق كافة الأطراف المعنية وتحترم سيادتها وأنظمة حكمها.

وانطلاقا من اهتمام بلادي بالوضع في الصومال، والجهود التي تبذلها لمساعدة الأشقاء على تحقيق الأمن والاستقرار فيه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لإقرار السلام في الصومال ودعم العملية السلمية التي تقودها الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وبما يحافظ على أمن

وتؤكد على ضرورة التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وعلى ضرورة القضاء على الأسباب التي توفر المناخ الخصب لتنامي بؤر الإرهاب.

إن العنف والإرهاب الإسرائيليين الموجهين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل يشكلان عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام العادل والشامل، ويخلقان بؤرا للتطرف والإرهاب، ويعيقان الجهود الدولية ويجهبضان كل المبادرات لحل أزمة الشرق الأوسط، مما يهدد الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، ويزيد من ظواهر العنف والتطرف، وينذر بعواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها.

لذلك، على المجتمع الدولي ممارسة أقصى الضغوط على إسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د - ٣) والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، الفلسطينية والسورية واللبنانية، والعودة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والعمل على تحقيق قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وهنا، نؤكد من جديد على أن المبادرة العربية للسلام تقدم إطارا متكاملا لتحقيق السلام، وهو الأمر الذي لن يتحقق لإسرائيل إلا بانسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة بناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية وإعطاء السلطة الفلسطينية الفرصة للسيطرة على أراضيها. ونؤكد أيضا على أن الشعب الفلسطيني هو وحده صاحب الحق في اختيار قيادته وممثليه في أية مفاوضات للحل النهائي.

وفي هذا المقام، فإننا نتطلع إلى نتائج الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية لحل قضية الشرق الأوسط. ونأمل أن تتحول الرؤى الأمريكية إلى خطط وبرنامج زمني وآليات لتحقيق تلك الرؤى، وأن توضع الضمانات لعدم الالتفاف عليها من قبل إسرائيل،

الاستثمار، وتعزيز التعاون البيئي، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، والعمل على تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً، وإلغاء الديون المترتبة عليها.

إن الحكومة اليمنية تبذل جهوداً حثيثة رغم الظروف الصعبة لتحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر واستكمال إنشاء البنى التحتية. ولهذا، فقد قمنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتحديث قانون الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في القطاعات الاقتصادية والخدمات المختلفة، وبدأنا في برنامج خصخصة مدروس ومتزن. كما اتخذنا عدداً من الإجراءات لاستيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، للاندماج في الاقتصاد العالمي.

إننا نتطلع في دورتنا هذه إلى اتخاذ عدد من القرارات الهامة التي ستسهم في تعزيز مسيرتنا المشتركة، وتحقيق الاستقرار والأمن لدولنا، والرخاء والرفاهية والتقدم لشعبنا. وإنني على ثقة من أن تكاتف جهودنا جميعاً كفيل بإنجاح هذه الدورة والوصول بها إلى النتائج التي ننشدها جميعاً.

في الختام أتقدم بالتهنئة للاتحاد السويسري وإلى تيمور الشرقية لقبولهما عضوين في منظمنا، وهو الأمر الذي سيشكل إضافة جديدة وإسهاماً مؤكداً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

واستقلال الصومال ووحدته وسلامة أراضيه، مؤكداً استعداد اليمن للإسهام في هذا الجهد السياسي الدولي.

إن بلادي ترى أن العمليات الجارية والمهادنة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن تعزز من دور المنظمة، وتحقيق المزيد من المشاركة وعدالة التمثيل في مجلس الأمن، تأكيداً لمبدأي المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

لقد عقلت اليمن آمالاً كبيرة على إعلان الألفية، الصادر عن الأمم المتحدة خلال قمة الألفية، والذي يؤسس لعلاقات جديدة في القرن الواحد والعشرين، ويدعو إلى تشجيع الحوار بين الحضارات ونشر ثقافة السلام، وإلى تحمل الدول الغنية مسؤولياتها تجاه الدول الأقل نمواً لمواجهة تحديات الفقر والأمراض القاتلة. إلا أننا لم نر شيئاً من مبادئ هذا الإعلان يتجسد على أرض الواقع، الأمر الذي يدعونا إلى المطالبة بالالتزام وتنفيذ إعلان الألفية، حتى تؤسس لعلاقات أفضل بين الأغنياء والفقراء، ونزيل شبح مفهوم صدام الحضارات والأعراق، ونعزز من مبادئ العدالة والقيم المثلى للديانات، ونزيل التشويه الذي عمل البعض على إلحاقه بالدين الإسلامي الحنيف.

إن البلدان النامية تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب الفقر البطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات النمو السكاني وسوء الإدارة وأعباء الديون وخدمتها، إضافة إلى ما تفرضه السياسات الاقتصادية الدولية عليها من أعباء جديدة. لذلك، ولكي تتمكن هذه الدول من الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فإنها تحتاج لمنح المزيد من الفرص والدعم لبناء اقتصادياتها، ولاتخاذ الإصلاحات الهيكلية اقتصادياً وإدارياً، من خلال زيادة المساعدات المالية لها، وتوفير سبل المنافسة أمامها، وإتاحة وسائل نقل التكنولوجيا لها بشروط ميسرة، والإفادة من نظم